



صندوق النقد العربي

تقرير

"آفاق الاقتصاد العربي"

سبتمبر 2018

تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

سبتمبر 2018

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

استمر النشاط الاقتصادي العالمي في التعافي خلال عام 2018 مستفيداً من الزيادة الملموسة لأنشطة الاستثمار والتجارة الدولية وسط توقعات للمؤسسات الدولية بارتفاع معدل النمو إلى نحو 3.9 في المائة في كل من عامي 2018 و2019 بما يمثل أعلى ونبرة نمو مسجلة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة. لا تزال هناك بعض المخاطر تحيط بهذا التعافي والتي قد تؤثر سلباً على أداء الاقتصاد العالمي في المدى المتوسط.

فيما يتعلق بالسوق النفطية، سجلت الأسعار العالمية للنفط مكاسب بحدود 33 في المائة خلال الفترة المنقضية من عام 2018 مقارنة بالمستوى المسجل عام 2017، بما يعكس أساسيات السوق وظهور بعض المخاطر الجيوسياسية خلال النصف الأول من العام..

تماشياً مع التوقعات الواردة في عدد أبريل من هذا التقرير، شهد أداء الاقتصادات العربية تحسناً خلال عام 2018 مستفيداً من الارتفاع في مستويات الطلب الخارجي، ومن الزيادة المسجلة في أسعار النفط العالمية، وكذا من بدء ظهور الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في عدد من هذه الدول. انسجاماً مع التعافي الملحوظ للنشاط الاقتصادي العالمي واتجاه بعض البلدان العربية وفق اتفاق أوبك الفيرم في شهر يونيو الماضي إلى زيادة مستويات الإنتاج النفطي لتخفيف الضغوط السعرية التي شهدتها السوق النفطية مؤخراً، تم رفع توقعات النمو للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018 في إصدار سبتمبر من هذا التقرير إلى نحو 2.3 في المائة فيما تم الإبقاء على توقعات النمو المتوقع العام المقبل عند مستوى يتراوح حول 3 في المائة.

بالنسبة لتوقعات التضخم في الدول العربية خلال عامي 2018 و2019، من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بعدد من العوامل الداخلية والخارجية. على المستوى الداخلي من المتوقع أن يتأثر معدل التضخم بارتفاع مستويات الطلب الكلي، ويتواصل الإجراءات المتخذة من بعض الدول نحو إصلاح نظم الدعم، وكذا بالإجراءات الخاصة بفرض الضرائب ورفع بعض الرسوم الحكومية، والحد من الواردات السلعية. كما سيتأثر المستوى العام للأسعار ببعض العوامل الخارجية مثل الاتجاه التصاعدي الذي تشهده أسعار النفط منذ بداية عام 2018 وأثر ذلك على أسعار السلع والخدمات. إضافة إلى تأثير الرفع المتوقع لأسعار الفائدة، الأمر الذي سيدعم قيمة الدولار ويفرض ضغوطات على المستوى العام للأسعار في بعض الدول العربية. في ضوء التطورات السابقة يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 11.4 في المائة خلال عام 2018. أما في عام 2019 فيتوقع تراجع معدل التضخم إلى حوالي 8.3 في المائة.

- 3 اتجاهات النمو العالمي
- 5 أسواق السلع الأساسية
- 6 أسعار الفائدة والصرف
- 7 التجارة الدولية
- 7 المخاطر الاقتصادية
- 9 الافتراضات الرئيسية

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عامي 2018 و2019

- 12 النمو الاقتصادي
- 25 تطور الأسعار المحلية

ثالثاً: الملحق الإحصائي

- 33 اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية
- 34 اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية

أولاً: البيئة الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على الدول العربية

من المتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي نموه بوتيرة مرتفعة نسبياً خلال عامي 2018 و2019 مستفيداً من الزيادة الملموسة في أنشطة الاستثمار التي كان لها أكبر الأثر في دعم مستويات الطلب الكلي ونمو حركة التجارة الدولية مؤخراً، وهو ما يتوقع في ضوءه ارتفاع معدل النمو العالمي إلى نحو 3.9 في المائة في كل من عامي 2018 و2019 وفق تقديرات بعض المؤسسات الدولية، بما يُشكل أعلى وتيرة نمو مُسجلة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. فمن جهة، من المتوقع ارتفاع معدل النمو في مجموعة البلدان المتقدمة بفعل عدد من العوامل يأتي في مقدمتها استمرار السياسات النقدية التيسيرية في بعض هذه الدول وتبني سياسات مالية توسعية في بعضها الآخر وهو ما سيدعم الطلب الكلي على مستوى دول المجموعة. ومن جهة أخرى، يتوقع أن تواصل الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة استفادتها من تحسن مستويات الطلب الخارجي، ومن الاتجاه السعودي للأسعار العالمية للنفط. يحيط بالتعافي الاقتصادي العالمي مخاطر ترتبط بالتأثير المحتمل لتصاعد حدة التوترات التجارية، وتزايد معدلات المديونيات العامة والخاصة، واحتمالات فقدان بعض البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة لزخم النمو المحقق خلال السنوات السابقة، إضافة إلى المخاطر الناتجة عن تراكم مواطن الهشاشة المالية في هذه الأسواق. على صعيد أولويات السياسة الاقتصادية، يوفر تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية فرصةً لصانعي السياسات للتركيز على تجاوز التحديات الاقتصادية المتجددة التي تعيق التقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المُستدامة لا سيما في البلدان النامية. تشمل هذه التحديات الحاجة إلى تنويع الهياكل الاقتصادية، وخفض مستويات التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخل، ودعم رأس المال البشري، وتعزيز وبناء المؤسسات وحوكمتها بهدف ضمان ديناميكية الأسواق بما يساعد على زيادة الانتاجية والتنافسية.

اتجاهات النمو العالمي

المسجلة فيما بين دول المجموعة، ففي حين من المتوقع استمرار النمو الاقتصادي القوي في الصين، تم خفض توقعات النمو الاقتصادي في بعض الاقتصادات الكبرى في أمريكا اللاتينية وأوروبا الصاعدة وآسيا (1).

يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسب تدور حول 3.9 في المائة في كل من عامي 2018 و2019، ويرى أن التوسع العالمي واسع النطاق الذي شهده العالم منذ عامين تقريباً، بلغ مؤخراً مرحلةً من الثبات، وأصبح أكثر هشاشةً وعرضةً للمخاطر ومن أبرزها التوترات المتصاعدة حول التجارة الدولية.

من جانبه، توقع البنك الدولي (2) استمرار زخم النمو الاقتصادي الذي شهده العالم خلال عام 2017 ليبقى قوياً عند مستوى 3.1 في المائة خلال عام 2018، وذلك قبل أن يتراجع تدريجياً خلال العامين التاليين، مع انحسار النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة، واستقرار الانتعاش في البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة المُصدرة الأساسية للسلع الأولية.

في هذا السياق، توقع الصندوق نمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 2.4 في المائة في 2018 وتباطؤ نموها إلى 2.2 في المائة العام المقبل، مشيراً إلى أن النمو لا يزال قوياً بوجه عام في الاقتصادات المتقدمة، لكنه تباطأ في عدد منها، بما في ذلك بلدان في منطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة. في المقابل، يستمر نمو إجمالي الناتج المحلي بمعدلات أسرع من المستوى المُمكن في الولايات المتحدة الأمريكية ويظل خلق الوظائف قوياً، وهو ما يرجع بالأساس إلى أثر التخفيضات الضريبية وزيادة الإنفاق الحكومي. بيد أن وتيرة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن تشهد تباطؤاً مع انحسار آثار السياسات التحفيزية خلال الفترات المقبلة.

يرى البنك الدولي أنه إذا أمكن الحفاظ على النمو الاقتصادي القوي المُسجل في الآونة الأخيرة فإن ذلك قد يساعد على خروج ملايين البشر من براثن الفقر، لاسيما في البلدان سريعة النمو في جنوب آسيا. يدعم ذلك تركيز صناع السياسات بشكل أكبر على سبل تحفيز النمو طويل الأجل وذلك من خلال تعزيز الإنتاجية، وزيادة مستويات المشاركة

على صعيد معدل نمو الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، توقع الصندوق نموها بنسبة 4.9 في المائة لعام 2018 و5.1 في المائة عام 2019. تتفاوت معدلات النمو

(1) International Monetary Fund, (2018). "Less Even Expansion, Rising Trade Tensions", July.

(2) World Bank Group, (2018). "The Turning of The Tide?", June.

حيث تم رفع توقعات النمو في 40 في المائة من بلدان العالم مقارنة بالتوقعات السابقة في شهر ديسمبر من عام 2017.

تري منظمة الأمم المتحدة أن التحسن الاقتصادي العالمي يواجه عدة مخاطر محتملة ترتبط بارتفاع التوترات التجارية بين الاقتصادات الرئيسية، وزيادة مستويات عدم اليقين بشأن اتجاهات السياسة النقدية في الدول المتقدمة، والآثار المحتملة للعودة السريعة للمسارات التقليدية للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع مستويات المديونية العالمية سواء فيما يتعلق بالمديونية العامة أو الخاصة، وزيادة المخاطر الجيوسياسية وكلها عوامل كفيلة بعرقلة التعافي الراهن للنشاط الاقتصادي العالمي.

في المقابل، من شأن تكثيف الجهود لمعالجة المستويات المرتفعة أو المتصاعدة من عدم المساواة في الفرص الاقتصادية وتوزيع مستويات الدخل، لا سيما من خلال الإصلاحات المؤسسية، وتعزيز دور شبكات الحماية الاجتماعية أن يساهم في تدعيم المكاسب الاقتصادية المحققة مؤخراً، ويساعد على إحراز تقدم باتجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. في هذا السياق، تتوقع الأمم المتحدة أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان منخفضة الدخل إلى 5.2 في المائة في 2018 وإلى 5.5 في عام 2019، وهو ما يُمثل تحسناً كبيراً مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنه لا يزال أقل بكثير من هدف النمو المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة البالغ 7 في المائة.

من جانبها توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽⁴⁾ أن يشهد الاقتصاد العالمي نمواً قوياً، مدفوعاً بانتعاش في التجارة، وارتفاع في الاستثمار وخلق مزيد من فرص العمل مدعوماً بسياسة نقدية تيسيرية، وسياسات مالية توسعية في عدد من الدول المتقدمة، وهو ما يُمكن أن يساعد على رفع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي خلال عامي 2018 و2019 إلى نحو 3.8 في المائة و3.9 في المائة على التوالي وهو معدل قريب من متوسط معدل النمو في المدى الطويل.

على مستوى دول المنظمة، من المتوقع استمرار انتعاش النشاط الاقتصادي خاصة في ضوء السياسات المالية التيسيرية المتبناة في ثلاثة أرباع دول المنظمة وهو ما سيساعد على خفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1980. مع ذلك، تؤكد المنظمة على أن المخاطر الكبيرة الناجمة عن التوترات التجارية، وضعف الأسواق المالية وارتفاع أسعار النفط تلوح في الأفق. من ثم هناك حاجة إلى

في قوة العمل من أجل تسريع وتيرة التقدّم نحو خفض الفقر وتعزيز الرفاه الاقتصادي.

يتوقع البنك الدولي أن يُسجل النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة نمواً نسبته 2.2 في المائة عام 2018 قبل أن يتراجع إلى 2 في المائة العام القادم، مع قيام البنوك المركزية تدريجياً بخفض أو إلغاء برامج التيسير الكمي. فيما يتوقع أن يرتفع معدل النمو في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة إلى 4.5 في المائة عام 2018، ثم إلى 4.7 في المائة عام 2019، مع وصول التعافي في البلدان المصدرة للسلع الأولية إلى ذروته، واستقرار أسعار السلع الأولية في أعقاب صعودها هذا العام.

بيد أن هذه التوقعات يشوبها بعض أوجه عدم اليقين المرتبطة بالمخاطر التي قد تنتج عن زيادة احتمالات حدوث تقلبات واسعة في الأسواق المالية، واشتداد مخاطر تعرّض البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة لاختلالات اقتصادية ناتجة عن تلك التقلبات. إضافة إلى المخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي جراء تصاعد النزعة نحو الحماية التجارية، واستمرار أوجه عدم اليقين بشأن المسارات المستقبلية للسياسات الاقتصادية والمخاطر الجيوسياسية الكبيرة في بعض الدول.

في السياق ذاته، رفعت الأمم المتحدة⁽³⁾ توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2018، حيث من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من 3 في المائة خلال عامي 2018 و2019 نتيجة النمو القوي في البلدان المتقدمة في ظل التحسن واسع النطاق لأنشطة الاستثمار التي كانت مسؤولة عن ثلاثة أرباع التسارع المسجل في وتيرة النمو المحققة عام 2017، إضافة إلى الأثر الإيجابي لارتفاع معدل نمو الأجور والآثار التحفيزية للسياسات النقدية والمالية التيسيرية على مستوى الطلب الكلي في بعض تلك البلدان.

سينعكس هذا النمو بدوره على تواصل تحسن النشاط الاقتصادي في البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة التي ستستفيد أيضاً من الزيادة المسجلة في الأسعار العالمية للسلع الأساسية. استناداً إلى ما سبق تتوقع الأمم المتحدة نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2 في المائة خلال العام الجاري والمقبل، وهو ما يمثل رفعاً لتوقعات النمو السابقة بنحو 0.2 و0.1 نقطة مئوية خلال عامي 2018 و2019 على التوالي،

⁽³⁾ United Nations, (2018). "World Economic Situation and Prospects (WESP) Report", Update as of mid-2018.

⁽⁴⁾ OECD, (2018). "Global Economic Outlook", May.

شهر يونيو الماضي الاتفاق على زيادة الإنتاج بنحو مليون برميل يومياً (تخفيف الالتزام باتفاق خفض الإنتاج) بداية من شهر يوليو لخفض الضغوطات السعرية وتعويض النقص في الإمدادات، وهو ما أدى إلى تراجع نسبي للأسعار في أعقاب هذه الفترة.

من المتوقع وفق توقعات منظمة الأوبك أن ينمو الطلب على النفط بمقدار 1.64 مليون برميل في اليوم في عام 2018 ليصل إجمالي الطلب العالمي إلى 98.83 مليون برميل في اليوم. في حين يتوقع أن يسجل الطلب على النفط زيادة أقل خلال عام 2019 بنحو 1.43 مليون برميل يومياً ليصل الاستهلاك العالمي من النفط إلى 100.26 مليون برميل يومياً. من المتوقع أن تأتي الزيادة الأكبر في مستويات الطلب على النفط من الدول خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع توقعات أولية تشير بزيادة متوقعة في الطلب على النفط من تلك الدول بنحو 1.16 برميل في اليوم خلال عام 2019، وخاصة في كل من الصين والهند، إضافة إلى تسارع متوقع للطلب على النفط في أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط.

فيما يتعلق بجانب المعروض النفطي، تتوقع منظمة الأوبك زيادة إمدادات النفط من خارج أوبك بمقدار 2.08 برميل في اليوم لتصل في المتوسط إلى 59.62 برميل في اليوم، فيما يتوقع زيادتها بنحو 2.1 مليون برميل يومياً خلال عام 2019 لتسجل 61.75 مليون برميل في اليوم. يُعزى الجانب الأهم للزيادة المتوقعة في الإمدادات من خارج أوبك إلى التوقعات بنمو الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكندا وأستراليا وكازاخستان والمملكة المتحدة. من ثم من المتوقع في عام 2018، انخفاض مستويات الطلب على خام أوبك بنحو 0.6 مليون برميل مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2017 ليصل إجمالي الطلب إلى 32.9 مليون برميل في اليوم، ليواصل الانخفاض وفق توقعات المنظمة إلى 32.0 مليون برميل في اليوم عام 2019⁽⁷⁾.

يشار إلى أن تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تشير إلى التوقعات بارتفاع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 10.7 مليون برميل في اليوم في عام 2018، مقارنة مع 9.4 مليون برميل في اليوم عام 2017، ومواصلته الارتفاع إلى مستوى 11.7 مليون برميل في اليوم في عام 2019 بما يمثل أعلى مستوى للإنتاج مقارنة بالمستوى القياسي المسجل في عام 1970 البالغ 9.6 مليون برميل في اليوم. على ضوء ما سبق، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية انخفاض واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط من مستوى بلغ 3.7 مليون برميل في اليوم في عام

بذل المزيد من الجهد لضمان تحسن قوي ومقبول في مستويات المعيشة على المدى المتوسط. يستلزم ذلك تبني إصلاحات تساعد على تحقيق النمو المستدام والشامل من خلال الاستثمار في التعليم والمهارات وتدعيم البنية التحتية الرقمية.

أسواق السلع الأساسية

فيما يتعلق بأسواق النفط، شهدت سلة خامات أوبك المرجعية ارتفاعات ملموسة خلال النصف الأول من عام 2018، وأنهت السلة تعاملات النصف الأول من عام 2018 بارتفاع بلغ 18.21 دولار مقارنة بمتوسط السعر المسجل خلال النصف الأول من عام 2017 بزيادة بلغت نسبتها 36.3 في المائة لتصل في نهاية شهر يونيو من عام 2018 إلى 72.22 دولار للبرميل بما يُمثل أعلى مستوى لأسعار النفط في ثلاث سنوات⁽⁵⁾. جاءت هذه الارتفاعات جراء عدد من العوامل منها ما هو متعلق بأساسيات السوق ومنها ما هو مرتبط ببعض المخاطر الجيوسياسية.

فعلى صعيد أساسيات السوق، واصلت مستويات الطلب على النفط الارتفاع خلال عام 2018 بفعل تعافي النشاط الاقتصادي العالمي، في الوقت الذي انخفض فيه مستوى الإمدادات النفطية بفعل التزام الدول المنتجة الرئيسية للنفط داخل وخارج أوبك باتفاق خفض كميات الإنتاج بنحو 1.8 مليون برميل في اليوم الذي تم التوصل إليه بنهاية عام 2016 وتم مد العمل به حتى نهاية عام 2018 بهدف استعادة توازن السوق. من جانب آخر أدى تراجع إنتاج فنزويلا وتعطل الإمدادات النفطية في ليبيا وكندا وبحر الشمال إلى زيادة مخاوف الأسواق وصعود الأسعار. كما أدى ظهور بعض المخاطر الجيوسياسية إثر انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق المبرم مع إيران بشأن برنامجها النووي والاتجاه إلى فرض عقوبات عليها من شأنها الحد من صادراتها النفطية إلى إضافة المزيد من الضغوط على مستويات الأسعار.

دفعت تلك التطورات الأسعار العالمية للنفط إلى مستوى 80 دولار للبرميل في شهر مايو الماضي وهو أعلى مستوى منذ عام 2014. يجدر الإشارة إلى أن الأسعار العالمية للنفط شهدت ارتفاعاً بنسبة تقارب 33 في المائة خلال الفترة (يناير-سبتمبر) 2018 من عام 2018 مقارنة بمتوسط السعر المسجل خلال عام 2017⁽⁶⁾.

إزاء هذه المخاوف أعلنت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وبعض المنتجين من خارجها ومن بينهم روسيا في

(7) OPEC, (2018). "OPEC Monthly Oil Market Report", Aug.

(5) OPEC, (2018). "OPEC Monthly Oil Market Report", July.

(6) OPEC, (2018). "OPEC Price Basket".

يأتي مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في مقدمة هذه المصارف حيث بدأ المجلس فعلياً ومنذ العام الماضي في رفع أسعار الفائدة الأميركية عبر ثلاث جولات من الرفع الكمي للفائدة في ظل انتعاش الاقتصاد الأمريكي. وقد وصل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي اتجاهه إلى تقييد السياسة النقدية خلال عام 2018 في أعقاب انخفاض معدلات البطالة لأدنى مستوى لها منذ عام 2000، وقرب بلوغ معدل التضخم للمستوى المستهدف وهو 2 في المائة لأول مرة منذ سنوات واقترب الاقتصاد من بلوغ حالة التوظيف الكامل Full employment. استناداً إلى ما سبق، قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتنفيذ جولتين للرفع الكمي لأسعار الفائدة لترتفع إلى ما يتراوح بين 1.75 و2.0 في المائة، في حين من المتوقع اتجاهه إلى تنفيذ جولتين إضافيتين لرفع سعر الفائدة خلال عام 2018. يبقى الرفع المحتمل في الربع الأخير من عام 2018 رهناً بتطور الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة، ومسارات التضخم المستقبلية لا سيما في ظل الارتفاع المتوقع لمستويات الأسعار المحلية نتيجة الزيادات الأخيرة في الرسوم الجمركية على الواردات. في حين يُتوقع اتجاهه إلى تنفيذ ما بين جولتين إلى ثلاث جولات في عام 2019 في ظل الأثر التحفيزي المتوقع لمستويات الطلب الناتج عن خفض معدلات الضرائب على أرباح الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتواصل تعافي النشاط الاقتصادي وهو ما قد ينتج عنه زيادة معدلات التضخم فوق المستهدف وارتفاع في أسعار الأصول بما يستلزم تقييد متسارع للسياسة النقدية.

من جهته، أبقى البنك المركزي الأوروبي مؤخراً على سعر فائدة السياسة النقدية مستقراً عند مستوى سالب يبلغ 0.40 في المائة، فيما أعلن عن اتجاهه إلى وقف برنامج التيسير الكمي بنهاية العام الجاري في ظل التحسن الأخير في أداء عدد من الاقتصادات الأوروبية، والارتفاع النسبي لمعدل التضخم. استناداً إلى الأوضاع الاقتصادية في منطقة اليورو، من المتوقع بقاء أسعار الفائدة الرسمية عند مستويات منخفضة حتى نهاية عام 2019.

لا يزال بنك إنجلترا المركزي يواجه خيارات صعبة لحفز الاقتصاد الذي ينمو بمعدلات تقل عن تلك المسجلة في باقي الاقتصادات المتقدمة الأخرى بما يستوجب الإبقاء على الموقف التيسيري للسياسة النقدية، في حين أن التداعيات المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد ينتج عنها بعض التحديات التي قد تستوجب رفع أسعار الفائدة. في هذا السياق، قرر بنك إنجلترا المركزي في شهر أغسطس الماضي رفع أسعار الفائدة إلى 0.75 في المائة بما يعد الرفع الثاني لأسعار الفائدة منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة. جاء

2017 إلى نحو 2.4 مليون برميل في اليوم في عام 2018 وإلى 1.6 مليون برميل في اليوم في عام 2019، بما يُمثل أقل مستوى لصافي الواردات منذ عام 1958⁽⁸⁾.

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، فقد ارتفعت أسعار المعادن بنسبة 24 في المائة في عام 2017 بسبب الطلب العالمي القوي، وخفض الإمدادات من بعض المعادن لاعتبارات بيئية في الصين، فيما سجلت الأسعار مزيداً من المكاسب في شهر أبريل، بعد فرض عقوبات أمريكية على أكبر منتجي الألمنيوم في روسيا. كحصلة، من المتوقع ارتفاع أسعار المعادن بنسبة 9 في المائة عام 2018، مما يعكس الطلب القوي. في حين من المحتمل أن تشهد مستويات الأسعار ارتفاعات أعلى خلال الفترة المقبلة حال اتجاه الصين إلى تبني سياسات أكثر صرامة لمكافحة التلوث، وهو ما سوف يؤدي إلى خفض الإمدادات من بعض المعادن في أكبر دولة مستهلكة للمعادن حيث تستهلك الصين حوالي نصف استهلاك العالم من المعادن. كما يُمكن أن يؤدي التوسع في فرض العقوبات على منتجي المعادن الرئيسيين إلى المزيد من ارتفاع الأسعار. فيما يتعلق بأسعار السلع الغذائية، ارتفعت أسعار السلع الزراعية بنسبة 4 في المائة خلال النصف الأول من عام 2018 مقارنة بالعام الذي سبقه، بعد ثلاث سنوات من الاستقرار السعري. وهو ما يُعزى إلى انخفاض طفيف في مستويات إنتاج القمح والذرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بعض الاضطرابات في مستويات المعروض من فول الصويا في أمريكا الجنوبية في ظل التقلبات المناخية وهو ما أثر بشكل طفيف على مستوى المخزونات التي لا تزال أعلى من مستوياتها التاريخية بما يقلل من احتمال حدوث ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية خلال الفترة المقبلة⁽⁹⁾.

أسعار الفائدة والصرف

تستعد المصارف المركزية في عدد من الاقتصادات المتقدمة إلى العودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية خلال الفترة المقبلة بعد قرابة عشر سنوات مضت تبنت فيها هذه المصارف سياسات نقدية تيسيرية عبر خفض كبير لمستويات أسعار الفائدة وتبني برامج للتيسير الكمي للتخفيف من حدة الآثار الناتجة عن الأزمة المالية العالمية الأخيرة، و إنعاش الاقتصادات في البلدان المتقدمة. يعكس الاتجاه نحو العودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية التحسن المُسجل في أسواق العمل، وفي معدلات التشغيل، والارتفاع النسبي المُحقق لمعدلات التضخم لتقترب من المستويات المستهدفة في بعض تلك الدول.

(8) US Energy Information Agency, (2018). "Short-Term Energy Outlook", Aug.

(9) World Bank Group, (2018). "The Turning of The Tide?", June.

فيها معدل نمو التجارة الدولية معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. جاء هذا النمو نتيجة للتحسن القوي لأنشطة الاستثمار في الدول المتقدمة التي هي مسؤولة عن جانب كبير من الطلب الكلي في تلك الدول. بناء عليه، فإن أية تأثيرات سلبية على مستويات الاستثمار في المستقبل سوف تنعكس بشكل كبير على التجارة الدولية والنمو العالمي. من جانب آخر، استمرت الوتيرة القوية لنمو التجارة الدولية في الخدمات التي باتت تعوض نسبياً تباطؤ معدلات نمو التجارة السلعية ويعول عليها في المستقبل لدعم وتيرة نمو التجارة الدولية. رغم كون مكاسب التجارة الدولية المسجلة العام الماضي كانت ملحوظة في العديد من الاقتصادات السوق الناشئة، إلا أنها كانت مُركزةً بشكل كبير في دول شرق ووسط آسيا، ودول شرق أوروبا التي سجلت أعلى معدلات لنمو التجارة الدولية العام الماضي والتي من المتوقع بقائها عند مستويات مرتفعة كذلك العام الجاري.

من المتوقع في عام 2018 انخفاض معدل نمو التجارة العالمية للسلع والخدمات مجتمعة إلى 4.3 في المائة في 2018. من المتوقع أن يأتي جانب مهم من النمو المسجل في حركة التجارة الدولية خلال العام الحالي والمقبل من نمو التجارة الدولية للدول الآسيوية وزيادة مستويات الطلب على الواردات من الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، إضافة إلى الأثر المتوقع لخفض الضرائب على الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية على ارتفاع مستوى الواردات وهو ما سيستفيد منه أبرز شركائها الرئيسيين. في المقابل، من المتوقع اعتدال معدل نمو التجارة الدولية العام المقبل بما يعكس التباطؤ المتوقع لمعدل نمو الاقتصاد الصيني، والمخاوف من تصاعد التوترات التجارية، وتزايد مستويات الاتجاه إلى فرض الإجراءات الحمائية التجارية بين دول العالم⁽¹⁰⁾.

يُشار إلى أن معدلات نمو التجارة الدولية على المدى المتوسط لا تزال متأثرةً ببعض التغييرات الهيكلية التي انعكست على أداء حركة التجارة الدولية خلال الحقبة الماضية التي تمثلت في تباطؤ مستويات تطور سلاسل القيمة العالمية وتراجع التقدم المُحقق على صعيد اتفاقات تحرير التجارة الدولية. أدت هذه العوامل إلى انخفاض مستويات مرونة التجارة الدولية للدخل العالمي وتحقيق التجارة الدولية لمعدلات نمو تقل عن تلك المُحققة في الفترات السابقة للأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بلغت في بعض السنوات مستويات فاقت 12 في المائة.

هذا الرفع في ظل تحسن مستويات التشغيل وارتفاع الأجور الحقيقية وانخفاض الطاقات الفائضة.

أما في اليابان، لا يزال البنك المركزي الياباني بعيداً عن العودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية في ضوء استقرار معدلات التضخم عند نصف مستواه المستهدف البالغ 2 في المائة، وهو ما يتوقع معه بقاء سعر الفائدة عند مستوياته السالبة التي تقدر بنحو 0.10 في المائة، وبقاء العائد على سندات الخزنة عند مستويات صفرية في المستقبل المنظور طالما بقي معدل التضخم دون مستواه المستهدف. استناداً إلى ما سبق، من المتوقع استمرار البنك المركزي الياباني في تبني برامج واسعة للتيسير النقدي لحفز النمو الاقتصادي وبلوغ المعدلات المستهدفة للتضخم.

يواجه بنك الصين الشعبي خيارات صعبة على صعيد السياسة النقدية حيث يستلزم تباطؤ النمو الاقتصادي، والمخاطر المحتملة جراء تصاعد التوترات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية الاتجاه إلى تيسير السياسة النقدية، في حين أن تراكم مستويات المديونية والمخاطر المالية التي ترتبط بها تستوجب تقييد السياسة النقدية. عليه، يتجه بنك الصين الشعبي إلى تيسير موقف السياسة النقدية باستخدام بعض أدوات السياسة النقدية وتقييدها باستخدام بعض الأدوات الأخرى بما يسمح بحفز النمو واحتواء المخاطر النظامية. في هذا الإطار، تعهد بنك الصين الشعبي باستخدام أدوات السياسة النقدية بشكل فعّال، وزيادة التمويل المتاح للشركات الصغيرة لدعم النمو ودرء الصدمات الخارجية.

استناداً للتطورات الاقتصادية والمالية المُشار إليها، شهد مؤشر قيمة الدولار مقابل سلة تتكون من ست عملات رئيسية تقلبات خلال النصف الأول من العام بما يعكس بعض المكاسب المحققة بدعم من تحسن أداء الاقتصادي الأمريكي ورفع أسعار الفائدة الأمريكية، فيما سجل بعض التراجعات خلال تلك الفترة على ضوء البيانات التي أشارت إلى تحسن كبير في الفائض التجاري الصيني بما قد يُغذي التوترات التجارية ما بين أكبر اقتصادين على مستوى العالم.

التجارة الدولية

واصلت التجارة الدولية السلعية نموها خلال النصف الأول من عام 2018 مستفيدةً من انتعاش أنشطة التصنيع والاستثمار الذي شهده العالم بدايةً من عام 2017، وهو ما ساعد على تسجيل التجارة الدولية السلعية لأعلى معدل نمو لها في ست سنوات بلغ 4.8 في المائة خلال العام السابق مقارنة مع 1.8 في المائة لمعدل النمو المُحقق عام 2016. وهي المرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية التي يتخطى

⁽¹⁰⁾ World Bank Group, (2018). "The Turning of The Tide?", June.

المخاطر الاقتصادية

من المتوقع استمرار بعض المخاطر المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية وذلك بما يشمل:

تصاعد التوترات التجارية

شهد عام 2018 اتساع نطاق التوترات الناتجة عن تصاعد القيود المفروضة على حركة التجارة الدولية من قبل الاقتصادات الرئيسية، والاتجاه إلى إعادة التفاوض بشأن بعض الاتفاقات التجارية العالمية وهو ما أثار موجة من المخاوف من نشوب حرب تجارية قد تقضي على المكاسب التي شهدتها الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة. فخلال العام الجاري، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوماً جمركية بنسبة 25 في المائة على واردات الصلب، و10 في المائة على واردات الألمنيوم، واتجهت إلى فرض رسوماً جمركية بنسبة 25 في المائة على قائمة تتضمن ألف سلعة تستوردها من الصين بقيمة إجمالية 50 مليار دولار، وهو ما دفع الصين إلى رد مماثل وبالتالي إعلان الولايات المتحدة الأمريكية اتجاهها إلى توسيع قائمة السلع التي تخضع لزيادة التعريفات الجمركية من الصين إلى ما يشمل سلع تصل قيمة وارداتها إلى 150 مليار دولار الفترة القليلة المقبلة⁽¹¹⁾.

يُشار إلى أن هناك خلافاً تجارياً ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين فيما يتعلق بخمس قضايا أساسية تتمثل في النقل الإلزامي للتكنولوجيا⁽¹²⁾، وطاقة الإنتاج الصناعي الفائضة بالصين، والدعم الحكومي للشركات الصينية، وإصلاح الشركات الصينية المملوكة للدولة، والقيود التي تفرضها بكين في قطاع الحوسبة السحابية. رغم كون حجم الواردات التي تخضع حالياً للتعريفات الجديدة ضئيلاً يتراوح ما بين 0.2-0.4 في المائة من حجم الاقتصادين الأمريكي والصيني، إلا أن تصاعد حدة التوترات التجارية والزيادات المتبادلة في مستوى الرسوم الجمركية على نطاق عالمي واسع النطاق يُمكن أن يُعيق تعافي الاقتصاد العالمي وهو ما سبق وأن حذرت منه منظمة التجارة العالمية التي أشارت إلى أن الحواجز التجارية التي أقامتها اقتصادات كبرى قد تعرض التعافي الاقتصادي العالمي للخطر، وأن أثر هذه الحواجز قد بدأ بالظهور بالفعل، خاصة وأن التعافي الحالي يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق في أنشطة الاستثمار والتجارة.

في هذا السياق، تتوقع الأمم المتحدة تراجع معدل نمو حجم التجارة العالمية من 4.3 في المائة في عام 2017 إلى 3.8

في المائة في 2018، وذلك في إطار سيناريو يفترض عدم تصاعد التوترات التجارية الحالية في حين من المتوقع في ظل سيناريو بديل يتضمن تصاعد محتمل في التوترات التجارية مقارنة بالمستويات الحالية إكمانية تراجع مستوى التجارة الدولية بنحو 6 نقاط مئوية خلال عام 2019 مقارنة بالمستويات المتوقعة عام 2018 وهو ما قد يُسفر عن انخفاض معدل نمو الناتج العالمي بنحو 1.4 نقطة مئوية⁽¹³⁾. من جانبه توقع صندوق النقد الدولي أن يؤدي تحقق السياسة التجارية التي يتم التهديد بها حالياً، إلى تراجع مستويات الثقة في مناخ الأعمال تبعاً لذلك، وانخفاض الناتج العالمي بنحو 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الحالية بحلول عام 2020.

تزايد مستويات المديونية العامة والخاصة

شهدت مستويات المديونية العامة والخاصة ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة بما أصبح يمثل سمةً من أبرز السمات التي يتسم بها الاقتصاد العالمي في الحقبة الراهنة ويُندّر بنشوب أزمة مديونية عالمية، حيث بلغ الدين الحكومي والدين الخاص (ديون المؤسسات غير المالية ممثلة في مديونيات الأسر والشركات) مستويات قياسية مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية. ففي الاقتصادات الناشئة ارتفعت نسبة الدين الخاص إلى الناتج المحلي من 139 في المائة في عام 2010 إلى ما يقرب من 200 في المائة في عام 2017 لا سيما في الصين التي ارتفعت نسبة ديون القطاع غير المالي بها من 180 إلى أكثر من 250 في المائة من الناتج المحلي في نفس الفترة. في العديد من هذه الاقتصادات، تم توجيه جزء كبير من الزيادة في الديون الخاصة نحو العقارات والأصول المالية عوضاً عن رأس المال المنتج ومن ثم فإن تلك الزيادة غير مدعومة بأصول إنتاجية وهو ما يجعلها مصدراً للمخاطر المالية⁽¹⁴⁾.

تراكم مواطن الهشاشة المالية بالأسواق الناشئة

تواجه الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة مخاطر ناتجة عن عدد من العوامل الخارجية والداخلية من شأنها حال حدوث أية صدمة تؤثر في الأسواق وتضعف مستويات ثقة المستثمرين أن تنعكس بشكل كبير على أداء هذه الأسواق. فخلال الفترة السابقة التي اتسمت بتيسير السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، وانخفاض مستويات الفائدة تراكمت مستويات المديونية العامة والخاصة في عدد من هذه البلدان والآن ومع بدء العودة للمسارات التقليدية للسياسة النقدية وجولات الرفع المتتالية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي من المحتمل أن تتسارع خلال الفترة المقبلة، من المتوقع أن يواجه العديد من هذه الدول تحديات كبيرة لا سيما تلك التي

(11) United Nations, (2018). "WESP Monthly Briefing", No. 114, May.

(12) مصطلح تطلقه الولايات المتحدة الأمريكية على تعامل الصين مع شركات التكنولوجيا الأمريكية حيث يتعين عليها نقل الملكية الفكرية إلى السوق المحلية.

(13) United Nations, (2018). Op. cit.

(14) United Nations, (2018). "World Economic Situation and Prospects (WESP) Report", Update as of mid-2018.



تتسم بهشاشة معدلات النمو، وارتفاع مستويات العجزات الداخلية والخارجية.

من جانب آخر، سوف يكون من الصعب على عدد من هذه الدول تبني سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية حال حدوث أية هزات في الأسواق نظراً لانخفاض الحيز المالي المتاح لدى العديد منها. تلك التطورات قد تؤدي إلى تدفق كبير لرؤوس الأموال خارج هذه البلدان وإلى صدمات في أسعار الصرف لاسيما فيما يتعلق بالبلدان التي تراكمت لديها مديونيات كبيرة بالدولار. كما سوف تزداد حدة هذه الصدمات بالنسبة للبلدان المُصدرة للسلع الأولية التي تأثر الحيز المالي لديها بشكل كبير في الآونة الأخيرة على غرار ما حدث في الآونة الأخيرة في بعض دول غرب أفريقيا وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية. بناء عليه فإن أية هزات اقتصادية تتعرض لها هذه البلدان التي تعتبر في المرحلة الحالية المحرك الرئيسي للتسارع المسجل في النمو الاقتصادي العالمي من شأنها أن تضعف وتحد من فرص استمرارية التعافي الراهن للنشاط الاقتصادي العالمي.

الافتراضات الرئيسية للتقرير

معدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية

من المتوقع كما سبق الإشارة، تواصل تحسن نمو الاقتصاد العالمي ليرتفع إلى نحو 3.9 في المائة في كل من عامي 2018 و2019 وفق تقديرات النمو المتوقعة من قبل بعض المؤسسات الدولية. كذلك من المتوقع استمرار التعافي النسبي لمعدلات نمو التجارة الدولية لتستقر عند معدلات تدور حول مستوى 4 في المائة في كل من عامي 2018 و2019. من ثم، من المتوقع أن تستفيد الاقتصادات العربية إيجاباً من الارتفاع في مستويات الطلب الخارجي العالمي، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة مستويات الطلب الخارجي لدى أبرز الشركاء التجاريين للدول العربية مُثلاً في مجموعة الدول الآسيوية التي من المتوقع تسجيل بعضها لأعلى معدلات نمو متوقعة على مستوى دول العالم تتراوح ما بين 6.5-7.5 في المائة خلال تلك الفترة، وهو ما سيعكس إيجاباً على اقتصادات الدول العربية.

أسعار النفط

بدأت أسواق النفط العالمية في الاتجاه نحو استعادة التوازن خلال عام 2017، منهيّة فترة طويلة من التراجع في أسعار النفط على مدى السنوات الثلاث السابقة نتيجة عوامل تتعلق بأساسيات السوق وبتصاعد المخاطر الجيوسياسية. بناءً عليه، شهدت مستويات الأسعار العالمية للنفط ارتفاعاً بنسبة 33 في المائة خلال الفترة (يناير-سبتمبر⁽¹⁵⁾) عام 2018 مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2017. من المتوقع خلال الفترة المقبلة أن تسهم عدة عوامل في بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة من بينها التوقعات باستمرار تحسن الطلب العالمي، وانخفاض مستويات المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) لتقترب من متوسطها المسجل خلال الأعوام الخمس الأخيرة. في المقابل، من المتوقع أن يُخفف الاتفاق الذي توصلت إليه منظمة الأوبك لتخفيف مستويات الالتزام باتفاق خفض كميات الإنتاج، وكذا الزيادات المتوقعة من إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط خلال النصف الثاني من العام الجاري. بناءً على ما سبق، تم رفع توقعات الأسعار العالمية للنفط إلى مستوى يتراوح ما بين 70 إلى 75 دولاراً للبرميل في عام 2018، في حين يُبقي على توقعاتنا لأسعار النفط في عام 2019، حيث من المتوقع تراجع نسبي لأسعار النفط العالمية إلى ما يتراوح بين 55-60 دولاراً للبرميل نظراً للتوقعات ببدء تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي مع وصول معدل النمو للمستويات الممكن الوصول إليها في عدد من الاقتصادات المتقدمة، إضافة إلى تأثير زيادة المعروض النفطي مع عودة كميات الإنتاج النفطي إلى سابق عهدها بعد انتهاء العمل باتفاق خفض الإنتاج، وتواصل الارتفاع في مستويات الإنتاج من النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات تعتبر الأعلى منذ عام 1970. سوف يساعد الارتفاع النسبي لأسعار النفط خلال عام 2018 على دعم مستويات النشاط الاقتصادي في البلدان العربية المُصدرة للنفط التي تأثرت بالاتجاه الهبوطي للأسعار بداية من عام 2014، حيث سيخفف الضغوطات على الموازنات العامة في هذه البلدان و يتيح حيزاً مالياً يمكن استغلاله لتمويل تنفيذ خطط التنوع الاقتصادي. في المقابل، سيُلقي هذا الارتفاع المتوقع لأسعار النفط بظلاله على مستويات الدخل المتاح للإنفاق في الدول العربية التي تبنت مؤخراً إصلاحات لتحرير أسعار منتجات الطاقة كلياً أو جزئياً في الأجل القصير حيث سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات في الأسواق المحلية. رغم ذلك من المتوقع أن تسهم إصلاحات نظم دعم الطاقة في تحول نمط التصنيع في هذه البلدان باتجاه الصناعات كثيفة استخدام العمالة وهو ما سيوفر المزيد من فرص العمل، ومن ثم سيدعم النمو ويخفف من تأثير ارتفاع أسعار منتجات الطاقة على مستويات الطلب الكلي في الأجل المتوسط والطويل.

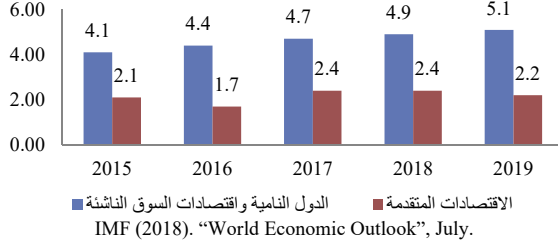
أسعار الفائدة

تتوقع الأسواق أن يشهد النصف الثاني من عام 2018 رفعين لسعر الفائدة على الدولار وأن يشهد عام 2019 ما بين جولتين إلى ثلاث جولات لرفع أسعار الفائدة على ضوء الارتفاعات المتوقعة لمعدلات التضخم في ظل السياسة المالية التوسعية التي تم تبنيها في الولايات المتحدة والتي سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي. سوف يكون لهذه المسارات تأثيراً كبيراً على اقتصادات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، حيث ستعمل على تواصل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج هذه الدول بما يؤثر على أوضاع التمويل. كما أن تلك التطورات سوف تزيد من أعباء خدمة الدين العام الخارجي، لا سيما في الدول التي ارتفعت فيها مستويات المديونية الخارجية مؤخراً، وتواجه تحديات فيما يتعلق بمستوى توفر الموارد من النقد الأجنبي. كما سيفرض ارتفاع قيمة الدولار ضغوطات على الدول التي تتبنى نظاماً ثابتاً للصرف في ظل عدم التعافي الكامل للقطاعات المولدة للنقد الأجنبي في بعض هذه البلدان. في هذا الإطار، من المتوقع أن يؤثر الرفع المتوقع لأسعار الفائدة الأمريكية على مدفوعات الدين الخارجي في البلدان العربية التي اتجهت نحو الارتفاع خلال عام 2017 مع تزايد حاجة عدد من الدول العربية للاقتراض الخارجي وهو ما أدى إلى ارتفاع مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة بحوالي 4.1 نقطة مئوية في عام 2017 ليصل إلى 13.7 في المائة مقارنة بنحو 9.6 في عام 2016.

¹⁵ حتى النصف الأول من شهر سبتمبر.

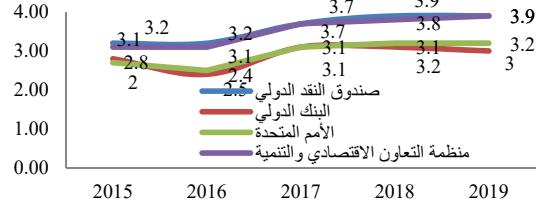
شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي خلال عامي 2018 و2019

نظراً لتعافي النمو في كل من البلدان المتقدمة والدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة
معدل النمو (%)



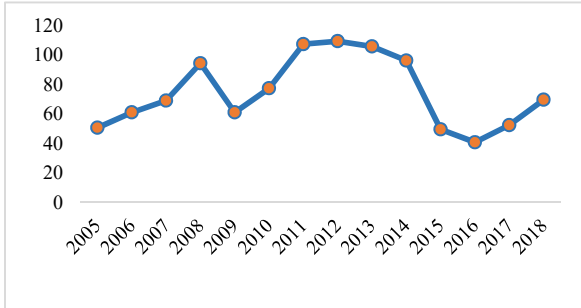
IMF (2018). "World Economic Outlook", July.

من المتوقع استمرار تعافي النشاط الاقتصادي العالمي
خلال عامي 2018 و2019
معدل نمو الاقتصاد العالمي (%)



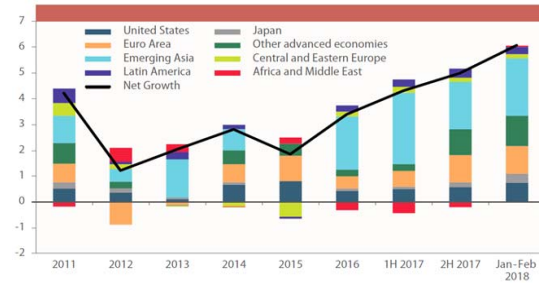
International Monetary Fund, World Bank, United Nations, Organization for Economic Cooperation and Development

فيما يساهم ارتفاع أسعار السلع الأساسية في دعم اقتصادات الدول النامية
سعر النفط وفق سلة أوبك (دولار للبرميل)



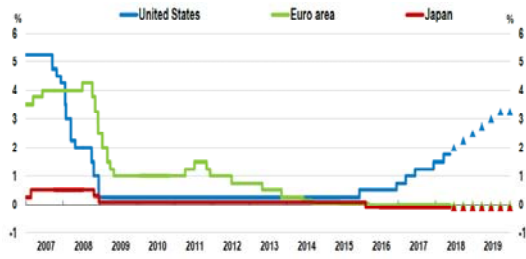
بيان عام 2018 حتى شهر سبتمبر
OPEC (2018). "OPEC Price Basket Database"

يساعد تحسن أنشطة الاستثمار والتجارة في دعم نمو البلدان المتقدمة
مساهمة المناطق الجغرافية في معدلات نمو حجم الواردات (%)



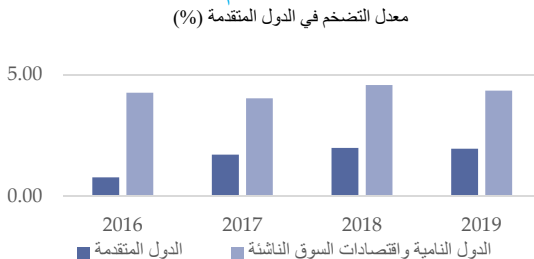
United Nations (2018). "World Economic Situation Prospects".

وهو ما تعكسه المسارات المتوقعة لأسعار الفائدة
أسعار الفائدة الحالية والمتوقعة في بعض الاقتصادات المتقدمة (%)



OECD, (2018). Economic Outlook Database.

وفي حين تستعد بعض البنوك المركزية في الدول المتقدمة إلى العودة
إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية في ظل الارتفاع النسبي
لمعدلات التضخم



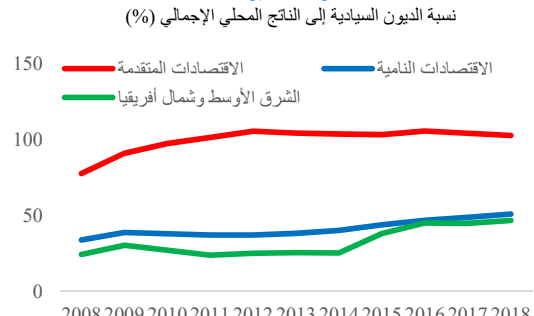
IMF, (2018). "World Economic Database".

لاسيما في البلدان النامية واقتصادات الأسواق الناشئة التي تعاني من
ارتفاع ملموس لمستويات المديونية الخاصة
المديونيات العامة والخاصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %



Bank for International Settlements (BIS)

يفرض ذلك تحديات نظراً لارتفاع المديونيات العامة والخاصة في
الأونة الأخيرة



IMF, World Economic Database

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2018 و2019 النمو الاقتصادي

تماشياً مع التوقعات الواردة في عدد أبريل من هذا التقرير، شهد أداء الاقتصادات العربية تحسناً خلال عام 2018 مستفيداً من الارتفاع في مستويات الطلب الخارجي، ومن الزيادة المسجلة في أسعار النفط العالمية، وكذا من بدء ظهور الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في عدد من هذه الدول. وانسجاماً مع التعافي الملحوظ للنشاط الاقتصادي العالمي واتجاه بعض البلدان العربية وفق اتفاق أوبك المبرم في شهر يونيو الماضي إلى زيادة مستويات الانتاج النفطي لتخفيف الضغوط السعرية التي شهدتها السوق النفطية مؤخراً، تم رفع توقعات النمو للدول العربية كمجموعة⁽¹⁶⁾ خلال عام 2018 في إصدار سبتمبر من هذا التقرير إلى ما يدور حول 2.3 في المائة، فيما تم الإبقاء على التوقعات الخاصة بالنمو خلال العام المقبل بدون تغيير عند مستوى يتراوح حول 3 في المائة.

يأتي ذلك بما يعكس رفع التوقعات الخاصة بمعدل نمو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2018 إلى نحو 1.9 في المائة في إصدار سبتمبر من هذا التقرير نظراً للتوقعات باستفادة بلدان المجموعة من تحسن متوقع لمستويات الناتج في القطاع النفطي بالأسعار الثابتة نتيجة الزيادة المتوقعة في كميات الانتاج النفطي خلال النصف الثاني من العام الجاري. كما سيساهم الاتجاه الصعودي للأسعار العالمية للنفط المسجل خلال العام في تقوية أوضاع المالية العامة وتوفير حيز مالي داعم للإنفاق الرأسمالي في هذه البلدان يساعد على المضي قدماً في تنفيذ خطط التنويع الاقتصادي. فضلاً عن ذلك سوف تساعد الإصلاحات التي يجري تنفيذها فيما يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في دعم النشاط الاقتصادي خلال أفق التوقع وبالتالي ارتفاع متوقع للنمو بدول المجموعة إلى 2.5 في المائة العام المقبل.

في المقابل، تم خفض توقعات النمو لمجموعة الدول العربية المُصدرة الأخرى للنفط إلى 1.8 في المائة مقابل 4.9 في المائة للإصدار السابق من التقرير نتيجة تأثير الإمدادات النفطية بشكل كبير في بعض دول المجموعة نتيجة الأوضاع الداخلية التي تشهدها، حيث لم يتمكن بعضها في عام 2018 من الحفاظ على نفس مستوى الإنتاج المسجل عام 2017، وهو ما سوف ينعكس على معدل النمو المُحقق للعام الجاري خاصة في ظل مساهمة القطاع النفطي بالجانب الأكبر من الناتج في معظم هذه البلدان. في المقابل، لم يطرأ تغيير على توقعات النمو الخاصة بالدول العربية المستوردة للنفط والتي تم الإبقاء عليها عند مستوى 3.9 في المائة عام 2018 و4.2 في المائة عام 2019 في ظل ارتفاع مستويات الطلب الداخلي والخارجي في عدد من بلدان المجموعة وتواصل ظهور الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تطبيقها في الآونة الأخيرة.

إجمالاً تواجه البلدان العربية في المرحلة الراهنة عدد من التحديات على صعيد تحقيق النمو الشامل والاحتوائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يستلزم اهتماماً كبيراً على صعيد السياسات. لعل من أبرز هذه التحديات:

رفع وتيرة النمو الاقتصادي بما يساعد على تحقيق خفض ملموس لمعدلات البطالة، تحتاج الدول العربية إلى رفع معدلات النمو إلى مستويات أعلى من 5 في المائة لتخفيض معدل البطالة بشكل كبير. يعد مستوى البطالة المتصاعد من أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية. بلغ معدل البطالة في الدول العربية 15 في المائة في عام 2017، وهو ضعف المعدل العالمي البالغ 5.7 في المائة، في حين أن بطالة الشباب في هذه المجموعة من البلدان هي الأعلى في العالم (29 في المائة)، أي أكثر من ضعف المعدل العالمي. فخلال السنوات الأخيرة سجل مستوى الناتج الممكن الوصول إليه في الدول العربية تراجعاً بما يعكس انخفاض مستويات الانتاجية، والتراكم الرأسمالي في عدد من هذه البلدان، وتباطؤ ومحدودية أنشطة الابتكار والبحث والتطوير. يستلزم رفع وتيرة النمو الاقتصادي التركيز على تنويع الهياكل الاقتصادية، والتحول نحو اقتصادات المعرفة، وتبني عدد من الإصلاحات الهيكلية لزيادة مستويات مرونة أسواق العمل والمنتجات وزيادة مستويات مشاركة المرأة في القوة العاملة،

(16) باستثناء كل من ليبيا واليمن نظراً لتقلب معدلات النمو المسجلة بهما نتيجة التطورات الداخلية.

ورفع الانتاجية وتعزيز التنافسية، والارتقاء بمستويات رأس المال البشري من خلال التركيز على تحسين مستويات خدمات التعليم والصحة.

تحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية، شهدت الاقتصادات العربية في أعقاب الفترة التي تلت عام 2013 تطورات اقتصادية أدت إلى ارتفاع ملموس في مستويات العجز في الموازنات العربية وتساعد لمعدلات المديونية، حيث تحول فائض الموازنة المجمعة للدول العربية المحقق بنسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى عجز بلغت نسبته إلى الناتج 11.5 في المائة في عام 2015. في حين ارتفعت نسبة الدين العام للدول العربية المقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من 100 في المائة خلال عام 2016. في ظل هذه التطورات تسارعت وتكثفت وتيرة تنفيذ إصلاحات المالية العامة في عدد كبير من البلدان العربية بداية من عام 2015 بهدف احتواء وترشيد الزيادة في مستويات الانفاق العام، وتعزيز وتنويع الإيرادات الحكومية، وتطوير استراتيجيات إدارة الدين العام. ساهمت هذه الإصلاحات في خفض مستويات العجز في الموازنة العامة المجمعة للدول العربية إلى مستوى 6 في المائة وخفض مستويات الدين العام إلى الناتج إلى 71 في المائة في عام 2017. من شأن استمرار مضي الدول العربية قدماً في تنفيذ هذه الإصلاحات خلال السنوات المقبلة توفير موارد مالية يمكن توجيهها إلى دعم النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وتقليل مستويات الفقر والبطالة.

تبني إصلاحات هيكلية ومؤسسية تهدف إلى تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للبلدان العربية. ففي حين أن بعض الدول العربية قد نجحت في العقود الأخيرة في تحسين بيئة الأعمال وتشجيع دور القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة وفرص العمل، مع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى اعتماد سياسات تستهدف ضمان وجود بيئة أكثر ملائمة وتشجيعاً للقطاع الخاص، تركز على زيادة مستويات مرونة أسواق العمل والمنتجات من أجل تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية. بناءً على ذلك، تكتسب بعض الإصلاحات الهيكلية أهمية خاصة في دفع النمو الاقتصادي استناداً إلى نتائج الدراسات القياسية التي أعدها صندوق النقد العربي مؤخراً ومن أهمها إصلاحات تحرير التجارة الخارجية وإصلاحات تطوير القطاع المالي ودعم دوره كقاطرة للنمو والتنمية في الدول العربية، لذا فمن الأهمية بمكان دمج هذه الإصلاحات في سياق الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية الوطنية، نظراً لتأثير هذه الإصلاحات المهم على النمو الاقتصادي في البلدان العربية. من ناحية أخرى، ينبغي لبلدان المنطقة أن تركز بشكل أكبر على تبني إصلاحات مؤسسية تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية لنمو أنشطة القطاع الخاص. وينبغي أن تستهدف هذه الإصلاحات تخفيض تكاليف المعاملات، وتبسيط وتسهيل إجراءات البدء في المشروعات، وحماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وحماية المنافسة.

زيادة مستويات الاندماج الإقليمي، يعتبر تعزيز اندماج الإقليمي على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للبلدان العربية في المرحلة الراهنة للاستفادة المثلى من مقوماتها الاقتصادية وتمكينها من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية Global Value Chains، ومن ثم توفير فرص هائلة للتحويل إلى نماذج النمو القائم على التصدير بما يساعد الشركات على زيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية والتغلب على العقبات المتعلقة بحجم السوق المحدود في بعض الدول العربية. هناك حاجة في الوقت الراهن إلى زيادة مستويات الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية سواء على صعيد تبادل السلع أو الخدمات أو ورؤوس الأموال أو انتقالات العمالة. فعلى سبيل المثال لا تزال مستويات التجارة العربية البينية محدودة بالمقارنة بالمقومات الاقتصادية للدول العربية وبما لا يتعد 13 في المائة من إجمالي التجارة الخارجية لهذه البلدان، فيما قدرت الاستثمارات العربية البينية بنحو 18 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة المتدفقة إلى الدول العربية عام 2017⁽¹⁷⁾. يُشار إلى أنه من أجل تعزيز التجارة العربية البينية، تم إعلان اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) Great Arab Free Trade Agreement كبرنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير التجارة والتنمية المعمول بها منذ 1 يناير 1998 ودخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في عام 2005 وتضم في عضويتها 17 دولة عربية. من شأن تفعيل هذه المنطقة توفير فرص هائلة للاقتصادات العربية لدعم النمو والتشغيل. وقد شهد عام 2017 تطورات مهمة في إطار متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتمثل أهمها في اعتماد قاعدة المنشأ العامة، كأساس للتبادل التجاري بين الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإعداد اتفاقية للتعاون الجمركي بين الإدارات الجمركية في الدول العربية لتيسير التجارة البينية، واختتام جولة بيروت لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات وفقاً للاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، التي تكتسب أهمية كبيرة في هيكل التجارة الخارجية للدول العربية، الأمر الذي سيكون له انعكاساً إيجابياً على التجارة البينية في السلع والخدمات بين دول المنطقة.

(17) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2018). "نشرة ضمان الاستثمار"، العدد (2).

فمن ناحية الأوضاع المالية، من المتوقع أن يدعم تحسن الحيز المالي أوضاع المالية العامة في هذه الدول بما سيوفر فرصاً لزيادة الانفاق العام المُعزز للنمو الاقتصادي والتشغيل. يرجع تحسن الحيز المالي خلال عام 2018 إلى عاملين أساسيين وهما:

1. زيادة الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة تقارب 35 في المائة خلال عام 2018، وبما يعكس كذلك الزيادات المرتقبة في كميات الانتاج النفطي.
2. بدء ظهور الآثار الإيجابية للإصلاحات المالية الهادفة إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة التي أسفرت وفق البيانات المُتاحة عن نمو الإيرادات غير النفطية بنسب فاقت 60 في المائة في بعض دول المجموعة خلال الربع الأول من العام الجاري.

إضافة لما سبق، سوف يساعد التحسن النسبي في الأوضاع النقدية مُمثلاً في ارتفاع السيولة المحلية في دعم النشاط الاقتصادي في هذه الدول في ظل ارتفاع العائدات النفطية، في حين من المتوقع أن يؤدي الرفع المُرتقب لأسعار الفائدة على الدولار إلى رفع مماثل لأسعار الفائدة في دول المجموعة بما قد يؤثر على مستويات الائتمان الممنوح.

من جانب آخر، ستستفيد الأنشطة غير النفطية بشكل كبير من الإصلاحات التي يجري تنفيذها لتيسير بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات في إطار حرص هذه الدول على زيادة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات المتضمنة في خطط التنويع الاقتصادي في هذه البلدان. في هذا السياق، اتجهت دول المجموعة إلى تطوير القوانين بما يزيل أية معوقات قد تحول دون جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك بما يشمل الاتجاه إلى إصدار قوانين جديدة للاستثمار تسمح في بعض الدول بملكية كاملة للمستثمر الأجنبي للمشروعات في بعض القطاعات، علاوة على إصدار قوانين للإفلاس والتأجير التمويلي وغيرها من القوانين التي يجري العمل عليها حالياً لزيادة مستويات تنافسية بيئة الأعمال وجاذبيتها.

على ضوء ما سبق، تم رفع توقعات النمو في دول المجموعة لعام 2018 إلى ما يقرب من 1.9 في المائة العام الجاري، وارتقاعه إلى 2.5 العام المُقبل.

بعد الاستعراض الموجز لتطورات النمو المتوقعة في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التطورات على صعيد النمو الاقتصادي سواءً على مستوى مجموعات الدول العربية المختلفة أو على مستوى الدول المتضمنة بكل مجموعة.

أولاً: الدول العربية المصدرة للنفط

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شهد النشاط الاقتصادي في دول المجموعة تباطؤاً خلال عام 2017 حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة انكماشاً خلال عام 2017 على خلفية عدد من العوامل كان من أبرزها انخفاض كميات الانتاج النفطي في إطار اتفاق أوبك، وأثر التدابير التي تم تبنيها لتحقيق الانضباط المالي على مستويات الانفاق العام، إلا أن مواصلة عدد من هذه الدول التركيز على المُضي قُدماً في تنفيذ استراتيجيات التنويع الاقتصادي، وما استلزمه ذلك من توجيه الجانب الأكبر من الانفاق العام إلى تنفيذ هذه المشروعات خفف بعض الشيء من حدة التباطؤ في النشاط الاقتصادي.

يُشار في هذا السياق إلى أن إصلاحات ضبط أوضاع المالية العامة التي تكثفت وتسارعت وتيرة تنفيذها خلال السنوات الماضية أسفرت عن تراجع ملحوظ لنسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بدول المجموعة التي انخفضت بما يتراوح بين 1-10 نقاط مئوية خلال عام 2017.

من المتوقع خلال أفق التوقع الخاص بالتقرير حدوث تطور إيجابي على صعيد النشاط الاقتصادي في كل من القطاع النفطي وغير النفطي. فمن المتوقع أن يستفيد القطاع النفطي من الزيادة المُرتقبة في كميات الانتاج في النصف الثاني من العام كما سبق الإشارة، وهو ما سيعمل على إحداث تعافي نسبي للنشاط في القطاع النفطي.

من جهة أخرى، ستسهم عدة عوامل في رفع معدلات النمو في القطاعات غير النفطية سواءً بما يعكس التأثير الإيجابي لكل من الأوضاع المالية أو النقدية، أو بما يعكس أثر الإصلاحات التي يجري تنفيذها حالياً في بلدان المجموعة لتيسير مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في **السعودية**، شهدت وتيرة النمو الفصلية تحسناً خلال الربع الأول من عام 2018 لأول مرة في أعقاب انكماش مُسجل في وتيرة النشاط الاقتصادي استمر لمدة عام كامل حيث ارتفع معدل النمو في الربع الأول إلى 1.15 في المائة. عكس هذا النمو تحسن وتيرة النمو في القطاع النفطي بنسبة 0.62 في المائة، وتيرة أقوى لنمو القطاع غير النفطي مقارنة بالفترات السابقة بلغت 1.61 في المائة⁽¹⁸⁾.

سجل إنتاج المملكة من النفط أعلى مستوى له خلال الفترة المنقضية من العام في شهر يونيو مع ارتفاع الانتاج إلى ما يفوق 10 ملايين برميل في اليوم (10,489 مليون برميل) بزيادة بلغت نحو 5 في المائة مقارنة بمتوسط الانتاج المُسجل خلال عام 2017⁽¹⁹⁾. في ضوء اتفاق أوبك لزيادة مستويات الانتاج، من المتوقع زيادة مستوى الإمدادات من النفط السعودي خلال النصف الثاني من العام الجاري لتعويض النقص في الإمدادات والحفاظ على استقرار السوق وهو ما يتوقع على ضوءه ارتفاع معدل نمو القطاع النفطي إلى نحو 1 في المائة.

في المقابل سيأتي الجزء الأكبر من النمو المتوقع العام الجاري من تحسن مستوى النشاط في القطاع غير النفطي مدعوماً بالعديد من العوامل من بينها:

- الاتفاق الرأسمالي القوي الذي يقدر من واقع ميزانية عام 2018 بنحو 205 مليار ريال يُخصص الجانب الأكبر منه لدعم تمويل المشروعات الهادفة إلى تنويع بنية الاقتصاد الوطني⁽²⁰⁾.

- تحسن الحيز المالي خلال عام 2018 في ظل الارتفاع المرتقب لمستوى الإيرادات العامة سواء النفطية بسبب الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط بنسبة تقارب 35 في المائة خلال العام الجاري وكذلك ارتفاع كميات الانتاج، أو تحسن الإيرادات غير النفطية نتيجة الإصلاحات المالية التي يجري تنفيذها لتنويع مصادر الإيرادات العامة وهو ما سيمكن من زيادة الاتفاق الحكومي

(18) الهيئة العامة للإحصاء، السعودية، (2018). "مؤشرات الحسابات القومية"، الربع الأول.

(19) OPEC, (2018). "Monthly Oil Market Report", July.

(20) وزارة المالية، السعودية، (2018). "بيان الميزانية العامة للدولة".

الداعم للنمو الاقتصادي. في هذا السياق، سجلت الإيرادات العامة تحسناً بنسبة 15 في المائة خلال الربع الأول من العام الجاري لتصل إلى 144 مليار ريال. ساهمت من بينها الإيرادات غير النفطية بنسبة 46 في المائة من إجمالي الإيرادات وبزيادة نسبتها 63 في المائة مقارنة بنفس الربع من العام السابق، وهو ما يعكس التطور الإيجابي المُحقق على صعيد تنويع الإيرادات العامة في المملكة بهدف تحقيق الانضباط المالي⁽²¹⁾.

- الأثر الإيجابي للزيادة في الأسعار العالمية للنفط المُحققة على الأوضاع النقدية، وهو ما سيدعم مستويات النشاط في القطاع غير النفطي من خلال تأثيره الداعم للسيولة المحلية وبالتالي ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

- إطلاق برنامج التطوير المالي الذي يعد أحد أهم البرامج الهادفة إلى تحقيق رؤية "السعودية 2030". سوف يساعد تنفيذ هذا البرنامج على إنجاح باقي البرامج المتضمنة في هذه الرؤية التي يتطلب تنفيذها توفر التمويل الملائم. يعد تطوير القطاع المالي أحد أهم الركائز لمضاعفة حجم الاقتصاد السعودي في عام 2020 إلى ثلاثة أضعاف حجمه عام 2016. يستهدف برنامج التطوير المالي فتح المجال أمام شركات التقنية المالية، وزيادة التمويل المُقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم أسواق المال المحلية وزيادة حصة المعاملات المالية الإلكترونية⁽²²⁾.

- التوجه نحو تحسين بيئة الأعمال ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، علاوة على الدور الذي يقوم به صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني، واتجاه المملكة إلى تبني عدد من سياسات الإصلاح المتضمنة في رؤية "السعودية 2030"، وهذه العوامل مجتمعة تساهم في تعزيز مستوى الثقة في الاقتصاد⁽²³⁾.

- التوقع بتحسين مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل على ضوء المبادرات المختلفة التي يتم تبنيها لتشجيع المساهمة الاقتصادية للمرأة.

استناداً إلى كافة التطورات المشار إليها، تم رفع التوقعات الخاصة بنمو الاقتصاد السعودي خلال العام الجاري إلى ما

(21) وزارة المالية، السعودية، (2018). "التقرير الربعي لأداء الميزانية"، الربع الأول.

(22) تتمثل المستهدفات الكمية في إطار هذا البرنامج بزيادة نسبة إجمالي الأصول المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 192 في المائة عام 2016 إلى 201 في المائة في عام 2020 ورفع التمويل الموجه للصناعات الصغيرة والمتوسطة من 2 في المائة إلى 5 في المائة وزيادة حصة المعاملات المالية الإلكترونية من 18 في المائة إلى 28 في المائة في عام 2020.

(23) مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، مايو.

- إطلاق حزمة تحفيزية في إمارة أبو ظبي لمدة ثلاثة أعوام بقيمة 13.6 مليار دولار أمريكي تهدف إلى تعزيز النمو في قطاعات الصناعة والسياحة، لخلق نحو 10 آلاف فرصة عمل.
- تعديل نظام الإقامة لغير المواطنين بحيث يتمكن المستثمرين والمتخصصين مثل الأطباء والمهندسين من الحصول على تأشيرات إقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة لمدة تصل إلى 10 سنوات بهدف استقطاب الكفاءات والمواهب الاستثنائية وتعزيز مكانة الإمارات كوجهة للاستثمار الأجنبي في المنطقة وكاقتصاد يقوم على المعرفة.
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية والسياسة العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وكذا المبادرة الحكومية لإعداد الدولة لمرحلة ما بعد النفط لدعم التنوع الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد معرفي تنافسي عالي الانتاجية قائم على الإبداع والابتكار⁽²⁷⁾.
- مواصلة تبني عدد من الإجراءات الهادفة إلى تيسير بيئة الأعمال وزيادة القدرة التنافسية ودعم مكانة الإمارات كأفضل الوجهات لأصحاب رؤوس الأموال من خلال إقرار حزمة من القوانين والتشريعات مثل قانون الاستثمار الأجنبي الذي يُجيز ملكية أجنبية كاملة للمستثمر الأجنبي في بعض القطاعات المختارة التي سيتم الإعلان عنها بنهاية العام الجاري. بالإضافة إلى إقرار قوانين الإفلاس والتأجير التمويلي وغيرها من القوانين التي يجري العمل عليها حالياً لدعم تنافسية بيئة الأعمال.

بناء عليه، تم رفع توقعات نمو الاقتصاد الإماراتي إلى 2.7 في المائة العام الجاري و3 في المائة العام المقبل.

في قطر، سجل الاقتصاد نمواً بلغ 1.6 في المائة خلال عام 2017 وساهم القطاع غير النفطي بالجزء الأكبر من الناتج بنسبة بلغت نحو 70 في المائة بما يعكس النمو الملحوظ لقطاعات الخدمات والتشييد والبناء. على ضوء التطورات الدولية في أسواق النفط العالمية، فإن توقعات النمو الاقتصادي خلال 2018 و2019 سوف تتأثر بمجموعة من العوامل العالمية والمحلية. فمع إعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق النفط، من المرجح أن يتحسن النمو في الناتج المحلي الإجمالي النفطي في العامين المقبلين.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن يواصل القطاع غير النفطي زخم النمو مستفيداً من الأداء القوي لقطاعات الصناعة والبناء بما يتماشى مع استمرار الحكومة في تطوير البنية التحتية في إطار تنفيذ استراتيجية التنوع

مستوى يدور حول 1.5 في المائة فيما يتوقع تحسن وتيرة النمو إلى نحو 2 في المائة عام 2019 -نفس المستوى المتوقع في عدد أبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العربي- مستفيداً من الارتفاع المتوقع في كميات الانتاج العام المقبل بيد أن ذلك الأثر الإيجابي سيعتمد على التطورات التي ستشهدتها الأسعار العالمية للنفط عند عودة كميات الانتاج لمساراتها السابقة. إضافة إلى ما سبق، سيستفيد النمو الاقتصادي من استمرار تعافي النشاط في القطاع الخاص العام المقبل بفعل العديد من المبادرات والإصلاحات الهيكلية التي يتم تبنيها حالياً لتعزيز مستويات الأداء الاقتصادي.

في الإمارات، سجل الاقتصاد أداءً جيداً خلال الربع الأول من عام 2018 مدعوماً بالارتفاع المحقق في الأسعار العالمية للنفط الذي عزز مستويات الثقة في النشاط الاقتصادي⁽²⁴⁾، وهو ما ساهم بدوره في التخفيف من الأثر الناتج عن تراجع كميات الانتاج في إطار اتفاق أوبك المُبرم عام 2016 لتعديل كميات الانتاج بهدف استعادة توازن السوق. من المتوقع أن يستفيد النشاط الاقتصادي في الإمارات خلال أفق التوقع من جملة من المحفزات بما يشمل:

- استمرار الدولة في اتباع سياسة مالية حصيفة تركز على ضبط وترشيد الإنفاق الجاري، وتعزيز الإيرادات غير النفطية من خلال فرض الرسوم والضرائب الجديدة، وتحرير أسعار الطاقة وزيادة الانفاق الرأسمالي على مشروعات البنية التحتية والمشروعات الاستراتيجية لحفز النمو وزيادة مستويات التنوع الاقتصادي⁽²⁵⁾.
- استمرار التطورات الإيجابية في الأنشطة غير النفطية جراء تفعيل سياسة التنوع الاقتصادي وتحسن نمو الاقتصاد العالمي، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما الوارد من الدول الأوروبية والآسيوية. إضافة إلى استفادة الأنشطة غير النفطية من ارتفاع السيولة المحلية وتزايد قدرة البنوك على منح الائتمان، وكذا من تنفيذ المشروعات الخاصة بالتجهيز لاستضافة معرض "أكسبو العالمي 2020" وذلك بالاستفادة من الاحتياطات والفوائض المالية المتاحة، ومن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات⁽²⁶⁾.

(24) مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الإمارات، (2018).

"تقرير المراجعة الربعية للأداء الاقتصادي"، الربع الأول.

(25) وزارة المالية، الإمارات، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، مايو.

(26) وزارة المالية، الإمارات، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، مايو.

(27) وزارة المالية، الإمارات، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، مايو.

6. رأسمال بشري إبداعي يتأتى من خلال منظومة متكاملة لإصلاح التعليم وإنشاء 13 كلية جديدة بما يُمكن من زيادة عدد الطلاب الملتحقين بنحو 30 ألف طالب.

7. مكانة دولية مُميزة من خلال تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز دور الكويت في المجالات الدولية.

تتضمن هذه الرؤية مشروعاً لتطوير الجزر الواقعة في شمال الكويت لتصبح منطقة حرة جاذبة للاستثمارات في منطقة شمال الخليج عبر بناء أحد أطول الجسور في العالم لربط العاصمة بشمالها بما يعزز كذلك التعاون مع دول الجوار. من المتوقع أن يساهم هذا المشروع في تحقيق عائدات تفوق 35 مليار دولار، وتوفير 200 ألف وظيفة في القطاعات غير النفطية.

تسعى الكويت وبهدف تنفيذ الرؤية والمشروعات المتضمنة بها وتوفير التمويل اللازم لها إلى مواصلة العمل على تحسين مناخ الأعمال، وتبني عدد من الإصلاحات المؤسسية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. على ضوء ما سبق من المتوقع نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة تتراوح حول 1.5 في المائة العام الجاري ونحو 2.5 في المائة العام المقبل.

في عُمان، تعمل السلطنة على تنفيذ جملة من التدابير تساهم في زيادة مستويات تنويع الهياكل الانتاجية، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال وزيادة مستويات تنافسيتها من خلال عدد من الإجراءات من بينها تفعيل برنامج الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص من خلال إقامة المشاريع ذات القيمة المضافة في مختلف المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة. من بينها على سبيل المثال المنطقة الاقتصادية في الدقم التي تضم عدد من المشروعات في مجال البتروكيماويات وإصلاح السفن وتوفير عدد من الحوافز الاستثمارية في تلك المناطق من بينها الإعفاءات الضريبية، وتبسيط إجراءات استخراج تراخيص بدء المشروعات والاستيراد، وإعفاء أرباح المشروعات من ضريبة الدخل. كما تعمل السلطنة حالياً على تعديل قانون الاستثمار الذي سيصدر قريباً ويسمح للأجانب بالملكية الكاملة للمشروعات بدون شريك عُماني وبدون فرض حد أدنى لرأس المال.

بشكل عام تركز السلطنة في الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020) على خمس قطاعات رئيسية تسهم بشكل كبير في تنويع الدخل وهي: الصناعات التحويلية والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والثروة السمكية والتعدين.

الاقتصادي، وفي إطار الترتيب لاستضافة فاعليات "كأس العام 2022"، وتنفيذ رؤية "قطر 2030". عليه، من المتوقع نمو الاقتصاد القطري بنسبة 1.9 في المائة العام الجاري ومواصلته النمو بنسبة أعلى بحدود 2.5 في المائة العام المقبل⁽²⁸⁾.

أما في الكويت، تسعى الحكومة الكويتية إلى تنفيذ رؤية "الكويت 2035" التي تُعرف "بالكويت الجديدة" بهدف خفض الاعتماد على النفط، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وتمكين المواطنين من التملك في المشروعات المشتركة ما بين الحكومة والقطاع الخاص. من المتوقع أن يسهم تنفيذ هذه الرؤية في تحقيق عائدات من مشاريع التنمية المُدرجة يُقدر بخمسين مليار دينار كويتي أي ما يساوي قرابة 180 مليار دولار بحلول عام 2035. تعتمد الرؤية على تحسين بيئة الأعمال وتطوير النظام التعليمي لينتج مخرجات تتوافق مع الاحتياجات المستقبلية لأسواق العمل، وخلق بيئة معيشية مستدامة، والاستفادة من موقع الكويت الجغرافي وعلاقتها الدولية المتميزة لتكون بوابة لطرق التجارة العالمية. تعتمد الخطة التنموية على سبع ركائز هي⁽²⁹⁾:

1. إدارة حكومية فعّالة تتأتى من خلال عدة مشاريع على رأسها مراجعة وتحديث المخطط الهيكلي للدولة ووضع معايير لتعزيز الشفافية والمساءلة الرقابية وفعالية الجهاز الحكومي بما يُمكن من خفض عدد الأيام المطلوبة للحصول على رخصة تجارية إلى 20 يوماً.
2. اقتصاد متنوع مستدام تُساهم في خلقه مشاريع عمرانية عملاقة ومشاريع طاقة مستدامة، بالإضافة إلى إنشاء حاضنة للمشروعات الصغيرة، حيث تستهدف الخطة زيادة عدد تلك المشروعات بما يفوق 3500 مشروعاً.
3. بنية تحتية متطورة تُنفذ من خلال تدشين عدد من مشاريع النقل البري والبحري والجوي العملاقة وتوجيه المزيد من الاستثمارات لهذه المشروعات.
4. بيئة معيشية مستدامة من خلال مشاريع للحفاظ على البيئة عبر زيادة إنتاج الطاقة المتجددة بنحو 15 في المائة.
5. رعاية صحية عالية الجودة من خلال مشاريع صحية رئيسية وتطوير الخدمات الصحية لتتماشى مع المعايير الدولية وزيادة عدد الأسرة بالمستشفيات.

(28) مصرف قطر المركزي، قطر، (2018). "استبيان تقرير آفاق

الاقتصاد العربي"، مايو.

(29) رؤية الكويت (2035).

النفطية إلى نحو 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 مقارنة مع 44 في المائة لمساهمتها في الناتج خلال عام 2000⁽³¹⁾.

على ضوء ما سبق، من المتوقع تواصل وتيرة النمو القوية في البحرين خلال السنوات المقبلة، حيث من المتوقع أن يستفيد الأداء الاقتصادي خلال العامين المقبلين من تواصل زخم النمو في القطاعات غير النفطية، وكذلك من تعافي نسبي للنشاط في القطاع النفطي لا سيما في ضوء إعلان البحرين مؤخراً عن اكتشاف أكبر مكامن للنفط والغاز الطبيعي منذ بدء إنتاجهما في عام 1932 مُمثلاً في حقل خليج البحرين الذي من المتوقع أن يبدأ الإنتاج به خلال السنوات الخمس القادمة، ويتضمن احتياطات من النفط الصخري والغاز الطبيعي بكميات تفوق بكثير احتياطيات البحرين الحالية. من جانب آخر، من المتوقع تعزز آفاق النمو الاقتصادي في البحرين على ضوء مضي الحكومة قدماً في تنفيذ حزمة من الإصلاحات المالية والاقتصادية، على مدى السنوات القادمة وصولاً إلى تحقيق الانضباط المالي والنمو الاقتصادي المستدام. بناء على ما سبق، يُبقي على توقعاتنا لنمو الاقتصاد البحريني عند مستوى يدور حول 3 في المائة خلال العامين الجاري والمقبل.

ب الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

لا زالت الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط - باستثناء الجزائر - متأثرة بالتطورات الداخلية التي تمر بها، حيث تواصل خلال عام 2018 تأثر هذه الدول بالأوضاع التي تشهدها منذ عام 2011 التي أثرت على مستويات الناتج في هذه البلدان.

ففي القطاع النفطي، تمكن عدد من دول المجموعة من زيادة كميات الإنتاج خلال العام الماضي بنسبة بلغت أقصاها في ليبيا بزيادة وصلت 106 في المائة مقارنة بمستويات الإنتاج المسجلة عام 2016، فيما ارتفع الإنتاج في اليمن بنسبة تقارب 27 في المائة، ونما في العراق بنسبة 7.4 في المائة⁽³²⁾، في حين انخفض في الجزائر بنسبة 7.4 في المائة. رغم تحسن مستويات الإنتاج في عدد من هذه الدول العام السابق، إلا أن تلك المستويات لا تزال أقل بكثير مقارنة بالمستويات المسجلة قبل عام 2011. كما أن هذه الدول لم تتمكن خلال عام 2018 من المحافظة على

(31) مجلس التنمية الاقتصادية، البحرين، (2018). "التقرير الفصلي لأداء الاقتصاد البحريني"، مايو.

(32) صندوق النقد العربي (2018). "استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

فمن المستهدف تنفيذ استثمارات في قطاع الصناعة التحويلية بقيمة 10.47 مليار ريال عُمانى. من بين المشروعات المهمة في هذا القطاع مشروع مجمع لوى للصناعات البلاستيكية باستثمارات 2.3 مليار ريال الذي من المتوقع افتتاحه خلال عام 2019. سوف يسهم المشروع بنحو 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر 13 ألف فرصة عمل. فيما تستهدف السلطنة الوصول إلى المرتبة العشرين على مستوى العالم في مجال الخدمات اللوجستية. يُشار إلى أن عُمان قد تمكنت مؤخراً من تحقيق تقدم في هذا المجال حيث تقدم ترتيبها على مستوى العالم من المرتبة 59 عالمياً خلال عام 2014 إلى المرتبة 48 عالمياً والمرتبة الرابعة عربياً. من المتوقع أن يسهم هذا القطاع في توفير 80 ألف وظيفة بحلول عام 2020. كما تعمل السلطنة على تعزيز مكانتها السياحية الإقليمية من خلال عدد من المشروعات السياحية التي تم تدشينها خلال العامين الماضيين بهدف زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 4.2 في المائة عام 2020، وتوفير 100 ألف وظيفة بحلول عام 2024⁽³⁰⁾.

على ضوء ما سبق، يُبقي على توقعاتنا لمعدل نمو الاقتصاد العُماني خلال أفق المتوقع بحدود 2.5 في المائة العام الجاري و2.8 في المائة العام المقبل.

في البحرين، سجل الاقتصاد البحريني وتيرة نمو قوية خلال عام 2017 بلغت 3.8 في المائة مدفوعاً بالنمو الجيد للقطاع غير النفطي بنسب تتراوح حول 5 في المائة لا سيما فيما يتعلق بقطاعي السياحة والخدمات الاجتماعية والشخصية اللذان حققا نمواً بنسبة 9.5 في المائة و9.4 في المائة على التوالي خلال عام 2017 ليسجل بذلك الاقتصاد البحريني أسرع وتيرة نمو بين اقتصادات دول المجموعة خلال العام الماضي.

ساهم كذلك في هذا التوسع الاقتصادي زيادة الاستثمارات في قطاع البنية التحتية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي نمت بمعدل قياسي بلغ 161 في المائة خلال العام الماضي للبدء في مشروعات من المتوقع أن توفر نحو 2800 فرصة عمل خلال السنوات الثلاث الماضية. ساهمت جهود المملكة في دعم القطاع الخاص وحفز الاستثمارات المحلية والأجنبية في زيادة مستويات تنوع الهياكل الاقتصادية في رفع نسبة مساهمة القطاعات غير

(30) وزارة المالية، سلطنة عُمان، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، سبتمبر.

وزيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بالمستوى الحالي البالغ 4 في المائة. يعد تحسين مناخ الأعمال وتوفير التمويل اللازم للمشروعات في القطاع الخاص ركيزة أساسية لدعم دور القطاع الخاص في توليد الناتج وتوفير فرص العمل.

على ضوء ما سبق، نُبقي على توقعاتنا للاقتصاد الجزائري الواردة في عدد شهر أبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العربي حيث يتوقع تسجيل الاقتصاد الجزائري لمعدل نمو يدور حول 2.2 في المائة خلال عام 2018 و2.3 في المائة عام 2019.

في ليبيا، لا يزال النمو الاقتصادي متأثراً بالتطورات الداخلية التي أثرت على عمليات إنتاج النفط وفرضت العديد من التحديات على نمو القطاع غير النفطي. حيث أدت إلى انخفاض الإنتاج النفطي إلى أقل من 20 في المائة من مستوياته المسجلة قبل عام 2011. وفي حين تمكنت ليبيا العام الماضي من تسجيل زيادة كبيرة في الإنتاج النفطي بنسبة بلغت 106 في المائة، لم تتمكن من الحفاظ على نفس المستوى من الإنتاج خلال النصف الأول من عام 2018 حيث تأثرت الامدادات النفطية بشكل كبير بسبب التطورات الداخلية.

قام مصرف ليبيا المركزي مؤخراً بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية لوضع إطار عملياً لإجراءات الإصلاح الاقتصادي المتفق عليها عبر ثلاثة مسارات، على النحو التالي⁽³³⁾:

1. إصلاح سوق الصرف الأجنبي
2. إصلاح نظم الدعم.
3. آلية التعويض للتخفيف من انعكاسات وآثار قرارات الإصلاح الاقتصادي على معيشة المواطنين.

تبقى توقعات النمو الاقتصادي مرهونةً بقدره الحكومة على استعادة جانباً من الإنتاج النفطي الذي سجل ذروته في عام 2000 عند مستوى 1.7 مليون برميل في اليوم. حالياً تواجه الحكومة العديد من التحديات لاستعادة مستويات الإنتاج السابقة من بينها البنية الأساسية المتأثرة بالأوضاع الداخلية التي تشهدها البلاد منذ عام 2011، والحاجة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية لدعم الاحتياطات من النفط

نفس مستويات الإنتاج المسجلة العام السابق بما سوف ينعكس على ناتج القطاع النفطي خلال العام الجاري.

يواجه استعادة القطاع النفطي لنموه السابق بتحديات كبيرة نظراً للأوضاع التي تمر بها بعض بلدان المجموعة، وإلى كبر حجم الاستثمارات المطلوبة لتعزيز واستعادة الطاقات الانتاجية لحقول النفط والغاز، والحاجة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية لدعم الاحتياطات من النفط والغاز وزيادة القدرات التصديرية عبر إبرام اتفاقات بشروط أفضل مع شركات النفط العالمية، إضافة إلى التحديات المرتبطة باستعادة البنية الأساسية اللازمة لنقل وتصدير النفط والغاز.

أما فيما يتعلق بالقطاع غير النفطي، فلا يزال يواجه بعدد من التحديات تتمثل في الحاجة إلى استقرار الأوضاع الداخلية وكذلك إلى توفير بيئة مواتية وممكنة لأنشطة القطاع الخاص وتدابير لتجاوز الاختلالات الهيكلية في أسواق العمل والمنتجات. وفي حين تمكنت بعض دول المجموعة مثل الجزائر من البدء بتدشين عدد من الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال، لا تزال التحديات قائمة في الدول الأخرى لتحقيق إنجاز ملموس في هذا الصدد.

بناء على ما سبق، تم خفض توقعات النمو لدول المجموعة إلى 1.8 في المائة في عام 2018. في حين من المتوقع حدوث تعافي جزئي للأنشطة الاقتصادية في دول المجموعة خلال عام 2019 حيث يتوقع ارتفاع النمو الاقتصادي إلى ما يقرب من 4 في المائة.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في الجزائر، من المتوقع أن يستفيد الاقتصاد الجزائري من الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط التي ستعمل على تقوية الوضع المالي وإعطاء الفرصة للإنفاق الرأسمالي الداعم للنمو، حيث من المتوقع أن يُخصص جزء مهم من الإنفاق العام المُدرج في الموازنة عام 2018 للمشروعات الاستثمارية، لا سيما فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية. لكن في المقابل، من المتوقع أن تتأثر مستويات الإنفاق الاستهلاكي بالإجراءات الأخيرة التي تبنتها الحكومة لرفع الرسوم المفروضة، والضرائب على عدد السلع والخدمات.

تتوقف آفاق النمو في الأجل المتوسط على قدرة الحكومة على تنفيذ خططها الرامية إلى زيادة مستويات التنوع الاقتصادي، حيث تخطط الحكومة لزيادة معدل نمو القطاع غير النفطي إلى نحو 6.5 في المائة خلال السنوات المقبلة،

⁽³³⁾ مصرف ليبيا المركزي (2018).

العجوزات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات. على مستوى الطلب الكلي، فبخلاف التأثير الحاد لأنشطة الاستثمار، تأثرت مستويات الاستهلاك الخاص بالتراجع الكبير في قيمة العملة المحلية. يتواصل اعتماد الحكومة على المنح لتمويل متطلبات الاقتصاد مع عجز كبير في الموازنة العامة للدولة في ظل محدودية الإيرادات الضريبية، والتراجع الكبير للعائدات النفطية. من المتوقع حدوث تحسن طفيف لمستويات الناتج المحلي الإجمالي ليسجل معدلات نمو تتراوح حول 2.6 في المائة العام الجاري بما يعكس أثر المعونات الرسمية التي تم تلقيها مؤخراً التي سوف تساعد على دفع مستويات الطلب، بالإضافة إلى تأثير التحسن الضئيل المسجل في مستوى الصادرات النفطية في ظل عودة بعض الشركات النفطية إلى إنتاج وتصدير النفط في اليمن فيما يتوقع ارتفاع النمو العام المقبل إلى نحو 4.8 في المائة.

ثانياً: الدول العربية المستوردة للنفط

يعتمد النمو المسجل في دول المجموعة خلال العامين الجاري والمقبل على عدد من العوامل من أبرزها: التطورات في البيئة الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية، والتطورات على صعيد الأوضاع الداخلية التي تشهدها بعض هذه الدول، كذلك مسيرة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها بعض دول المجموعة بالتعاون مع المؤسسات الدولية وتستهدف دفع النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، ووضع الدين العام عند مستويات قابلة للاستدامة.

في هذا السياق، أقدمت بعض بلدان المجموعة على تنفيذ تدابير قوية وممنهجة للإصلاح الاقتصادي كان من أبرزها المضي قدماً في إصلاح نظم دعم السلع الأساسية وإعادة النظر في أسعار الخدمات الحكومية الأساسية (الكهرباء والماء والنقل والمواصلات) بما يمكن هذه القطاعات من تحقيق الجدوى الاقتصادية، وتوفير مستوى مقبول من الخدمات للمواطنين. كان لهذه الإصلاحات تأثيراً ملموساً على معدلات التضخم، ومستويات القوة الشرائية في بعض بلدان المجموعة لا سيما في بداية تطبيق تلك الإصلاحات وهو ما انعكس على مستويات الانفاق الخاص. استلزم ذلك اهتمام من دول المجموعة بتعزيز الموارد المالية المخصصة لشبكات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق شموليتها لتخفيف الآثار غير المواتية لهذه الإصلاحات على النمو في الأجل القصير.

والغاز وزيادة القدرات التصديرية عبر إبرام اتفاقات بشروط أفضل مع شركات النفط العالمية.

في العراق، تُنفذ الحكومة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي مدعوماً باتفاق للاستعداد الائتماني لمدة ثلاث سنوات لدعم النمو واستعادة توازن المالية العامة على المدى المتوسط. تركز الإصلاحات المطبقة في إطار هذا البرنامج على ترشيد الانفاق العام، وتحسين الإدارة المالية، وإصلاح نظام الخدمة المدنية لخفض كلفة بند الأجور في الموازنة العامة للدولة.

على ضوء التوقعات بمواصلة الأسعار العالمية للنفط تحسنها خلال عام 2018 وبلوغها مستوى 70 دولاراً للبرميل في المتوسط، من المتوقع حدوث تحسن ملموس في أوضاع المالية العامة مقارنة بما هو متضمناً في تقديرات الموازنة التي بنيت على أساس سعر لبرميل النفط بحدود 46 دولار وهو ما قد يُمكن الحكومة من تحقيق فائضاً في الموازنة العامة للدولة خلال عام 2018. إلا أنه من المتوقع انخفاض الفائض نسبياً خلال عام 2019 مع الزيادة المتوقعة في الانفاق الرأسمالي المرتبط بعمليات إعادة الإعمار.

هناك العديد من العوامل التي من المتوقع أن تؤثر إيجاباً على آفاق النمو الاقتصادي في العراق بداية من عام 2019 ومن أهمها تواصل تحسن الظروف الداخلية وهو ما سيعزز مستويات النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي، فيما سيستفيد القطاع النفطي من الزيادة المتوقعة في كميات الإنتاج بداية من العام المقبل، ولاسيما في ظل موافقة الحكومة على سداد المتأخرات المستحقة لشركات النفط العالمية بما سوف يُمكن العديد من شركات النفط الدولية من الالتزام بمشاريع التنمية المستقبلية للحقول النفطية.

عليه، من المتوقع تحقيق الاقتصاد العراقي لمعدل نمو بحدود 1 في المائة خلال العام الجاري وارتفاعه العام المقبل إلى ما يدور حول مستوى 4 في المائة مدعوماً بزيادات في كميات الإنتاج النفطي وتواصل وتيرة تحسن الأوضاع الداخلية كما سبق الإشارة.

في اليمن، أسفرت التطورات الداخلية التي تشهدها البلاد خلال السنوات السابقة عن انكماش حاد للناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي في القطاعين النفطي وغير النفطي وأدى إلى ندرة كبيرة في مستويات النقد الأجنبي وارتفاع في مستويات

ارتفاعاً من 93.6 في المائة في عام 2015 في مسارات تنازلية تضمن الاستدامة المالية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وإصلاح نظام الخدمة المدنية، إضافة إلى تحرير سعر صرف العملة المحلية بداية من شهر نوفمبر من عام 2016، وإصدار قوانين مثل قانون تسوية المنازعات الضريبية وقانون تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية، والانتهاه من إعداد مسودة قانون جديد للإفلاس وتصفية المشروعات المتعثرة بما يتفق مع المعايير الدولية وإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.

في إطار هذا البرنامج، اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بنهاية شهر يونيو 2018 المراجعة الثالثة لأداء برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وباستكمال المراجعة، يُتاح للسلطات سحب مبلغ يعادل 1.432 مليار مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2.02 مليار دولار أمريكي)، ليصل مجموع السحوبات إلى 5.731 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 8.06 مليار دولار أمريكي)³⁴.

أشار الصندوق في مراجعته لأداء الاقتصاد المصري إلى استمرار تحسن الوضع الاقتصادي خلال عام 2018 حيث ساهم الالتزام بتنفيذ البرنامج والأداء الإيجابي عموماً بدور فعّال في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتقليص مستويات العجز في الحساب الخارجي والمالية العامة، وتخفيض التضخم والبطالة، وتسريع النمو مدعوماً بتعافي القطاع السياحي وتزايد إنتاج الغاز الطبيعي. على صعيد السياسة النقدية، ساهم تشديد السياسة النقدية خلال السنوات السابقة في تثبيت توقعات التضخم بعد تخفيض قيمة العملة وارتفاع أسعار الوقود في 2016 بما ساعد على احتواء جانباً من الضغوط التضخمية. وساعدت مرونة سعر الصرف على دعم ضمان حماية القدرة التنافسية للصادرات والمساعدة على الوقاية من الصدمات الخارجية.

يُشار إلى أن الإصلاحات التي نفذتها مصر كان لها أثراً إيجابياً ملموساً على أنشطة التصدير والاستثمار ولا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات الخاصة بتحرير سعر الصرف. حيث نمت قيمة الصادرات بنسبة 13 في المائة خلال عام 2017، فيما سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ارتفاعاً كبيراً في أعقاب تحرير سعر الصرف. ففي هذا السياق يُشار إلى أن مصر جاءت في مقدمة الدول العربية المُستقبلة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2017 بتكلفة استثمارية بلغت 37.7 مليار دولار تمثل 53.4 في

كذلك، عملت بعض بلدان المجموعة على زيادة مستويات مرونة أسعار الصرف وهو ما ساهم في تحسن نسبي للصادرات وتدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل وساعد على ذلك تحسن مستويات الطلب الخارجي في ظل التعافي التدريجي للنمو الاقتصادي العالمي.

بناء على ما سبق، من المتوقع استمرار وتيرة النمو القوية لدول المجموعة خلال عام 2018 بنحو 3.9 في المائة، فيما يتوقع ارتفاع النمو إلى ما يقرب من 4.2 في المائة العام المقبل في إطار التوقعات بتحسين مستويات الطلب الخارجي، وتواصل ظهور الأثر الإيجابي لبعض الإصلاحات الداعمة للنمو التي يجري تنفيذها حالياً.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

تطبق **مصر** برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي في إطار تسهيل ممتد مع صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار تمتد فترة تنفيذه خلال الفترة من عام 2016 وحتى عام 2019 لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته الحكومة المصرية. يتضمن البرنامج إصلاحات أساسية لحفز الاقتصاد وتعزيز مناخ الأعمال وتحقيق نمو متوازن يشمل كافة فئات المجتمع. يتضمن البرنامج ثلاثة محاور من سياسات الإصلاح تتمثل في:

- إصلاحات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية ومن أهمها ارتفاع عجز الموازنة العامة، ومعدلات التضخم، والعجز في ميزان المدفوعات.
- إصلاحات هيكلية لدعم القطاعات الإنتاجية خاصة أنشطة الصناعة والتصدير. يأتي ذلك من خلال العمل على إصلاح مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى تنفيذ برامج وحوافز لمساندة الصادرات، وتشجيع الصناعات التحويلية والاستمرار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إصلاحات لشبكات الأمان الاجتماعي لتوفير أكبر قدر من الحماية والرعاية اللائقة لجميع شرائح المجتمع وخاصة الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية.

في إطار هذا البرنامج تم تبني عدد من التدابير الإصلاحية التي شملت إصلاحات نظم دعم الطاقة بهدف تحرير أسعارها بالكامل بحلول عام 2019، وزيادة أسعار الخدمات الحكومية، وتنمية الإيرادات الضريبية بهدف احتواء العجز في الموازنة العامة، ووضع الدين العام الذي بلغت نسبته إلى الناتج 117.5 في المائة في عام 2016

(34) IMF, (2018). "Egypt: IMF Executive Board Completes Third Review under the Extended Fund Facility (EFF)", July.

من 13.2 في المائة عام 2016 إلى 11.9 في المائة في عام 2017، هناك حاجة لمواصلة الجهود الرامية إلى توفير المزيد من فرص العمل بما يسمح بخفض أكبر لمعدلات البطالة وخاصة ما بين أوساط الشباب والمتعلمين والإناث⁽³⁶⁾.

في المغرب، من المرجح أن يبلغ النمو 3.6 في المائة عام 2018 و3.1 في المائة عام 2019، بما يعكس ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الزراعة بنسبة 5.7 في المائة وانخفاضها بنسبة 1.7 في المائة على التوالي، والقيمة المضافة للأنشطة غير الزراعية بواقع 3.2 في المائة و3.5 في المائة على التوالي. بالنسبة للطلب الكلي، من المتوقع استعادة الصادرات السلعية والخدمات من تعافي مستويات الطلب الخارجي ومن تحسن تنافسية الصادرات المغربية نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعّال. كما يتوقع ارتفاع الواردات السلعية والخدمات مع التحسن في مستويات النشاط الاقتصادي. فيما يتعلق بالطلب الداخلي، من المنتظر أن يواصل دوره الداعم للنمو الاقتصادي في المملكة على ضوء تعزز مستويات الاستهلاك النهائي للأسر وتيرة الاستثمار الخاص، في حين من المرتقب أن يحافظ الاستهلاك الحكومي على وتيرة نمو معتدلة، في سياق استمرار التحكم في النفقات الحكومية الجارية في ظل مساعي الحكومة لتحقيق الانضباط المالي⁽³⁷⁾.

في تونس، من المتوقع أن يستفيد النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي من التأثير الإيجابي لسعي الحكومة إلى استكمال الإطار المؤسسي الداعم للنمو الاقتصادي، ومن أثر الإصلاحات العديدة التي يتم تبنيها للعودة التدريجية إلى التوازنات الاقتصادية الكلية بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد وتحسين مستويات الثقة في مناخ الأعمال. على المستوى الدولي، من المتوقع أن يعكس تحسن النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو الشريك الاقتصادي الأهم بالنسبة لتونس بشكل موافق على وتيرة النمو الاقتصادي حيث سيساهم في زيادة مستوى الصادرات وتحويلات العاملين بالخارج. على ضوء ما سبق من المتوقع نمو الاقتصاد التونسي بنسبة 2.4 في المائة عام 2018 و3.3 في المائة عام 2019⁽³⁸⁾.

المائة من إجمالي التكلفة الاستثمارية لمشروعات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية في نفس العام وفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات⁽³⁵⁾.

أما على صعيد السياسة المالية، ساهمت التدابير الجاري تنفيذها لإصلاح نظم دعم الطاقة في الاتجاه نحو تحقيق الانضباط المالي والتشجيع على زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة. من المتوقع مع الاتجاه إلى تطبيق آلية التعديل التلقائي لأسعار الوقود وربطه بالتحركات في الأسعار العالمية أن يساعد ذلك على حماية أوضاع المالية من التغيرات غير المتوقعة في سعر الصرف وأسعار النفط العالمية، وضمان توافر الموارد المالية اللازمة لدعم الفئات الأقل دخلاً في إطار برنامج الحكومة لتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية وتوجيه الدعم إلى المستحقين من الأسر الفقيرة بصورة مباشرة وذلك للتخفيف من أثر هذه الإصلاحات على الطبقات محدودة الدخل عبر التزام الحكومة بتخصيص 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم شبكات الحماية الاجتماعية تمول من خلال الوفر المُتحقق من إصلاح برامج دعم الطاقة.

على ضوء الإصلاحات المُشار إليها على صعيد المالية العامة سجلت الموازنة العامة للدولة فائضاً أولياً (دون احتساب فوائد الدين) بلغت نسبته 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في موازنة 2017-2018، وهي المرة الأولى منذ سنوات طويلة التي تسجل فيها الموازنة العامة للدولة فائضاً أولياً. تستهدف مصر تحقيق فائض أولي في موازنة السنة المالية الحالية 2018-2019 بنسبة اثنين في المئة من الناتج المحلي، بما يساعد على خفض العجز الكلي في الموازنة إلى ما يتراوح بين 8.5 و8.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2018-2019.

استناداً لما سبق، تم رفع توقعات نمو الاقتصاد المصري لعام 2018 إلى نحو 5 في المائة في عام 2018 مع توقع مواصلته النمو إلى مستوى 5.5 في المائة العام المقبل.

يبقى ارتفاع معدلات البطالة والفقر من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في المرحلة الحالية وتستوجب العمل على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق النمو الشامل والاحتوائي. فعلى صعيد مستويات الفقر تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة الفقر وفق مؤشر خط الفقر الوطني في مصر من حوالي 16.7 في المائة عام 2000 إلى حوالي 27.8 في المائة مؤخراً. وفي حين تمكنت مصر بفضل الأداء الاقتصادي الجيد من خفض معدلات البطالة

(36) صندوق النقد العربي، (2018). "استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

(37) بنك المغرب، المغرب، (2018). "استبيان آفاق الاقتصاد العربي"، مايو.

(38) البنك المركزي التونسي، تونس، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، مايو.

(35) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2018). "نشرة ضمان الاستثمار"، العدد (2).

المقدمة للأردن، مما سيُقي الحاجة إلى الاقتراض بشكل كبير. وبالتالي بلوغ المديونية العامة مستويات مرتفعة، حيث تجاوز الدين العام في الوقت الراهن 95 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في ضوء التحديات السابقة، واصلت الحكومة السير قدماً في نهجها الإصلاحي من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي (2016-2019)، مدعوماً باتفاقية التسهيل الائتماني الممتد مع صندوق النقد الدولي، الذي يهدف إلى تعزيز عمليات الإصلاح المالي والهيكلية، وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل، ورفع تنافسية الاقتصاد الأردني، وتوفير المزيد من فرص العمل. كما تعمل الحكومة على تنفيذ إجراءات خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022) التي تتضمن العديد من الإصلاحات في القطاعات الاقتصادية بهدف استعادة زخم النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من الإمكانيات الواعدة والمتوفرة للتنمية، ووضع الأردن على مسار التنمية المستدامة والوصول إلى اقتصاد قوي ومنيع أمام التحديات الإقليمية والدولية. عليه، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني تحسناً في أدائه خلال عام 2018 ليسجل نمواً بنسبة 2.3 في المائة خلال عام 2018 ليرتفع في عام 2019 إلى 2.5 في المائة.

في لبنان، كان للانتخابات النيابية التي جرت خلال النصف الأول من العام 2018 أثراً على الحركة الاقتصادية من خلال الإنفاق الانتخابي الذي خلق حيوية اقتصادية جزئية في بعض القطاعات. أما بالنسبة للعوامل الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر على النمو الاقتصادي في الفترة المقبلة، فتتمثل في تشكيل حكومة جديدة، وتطبيق عدد من الإصلاحات الاقتصادية من أبرزها التحضير لمشروع موازنة اصلاحية لعام 2019 تستهدف خفض العجز في المالية العامة، وضبط وتيرة تنامي الدين العام الى الناتج المحلي، والبدء في تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لإعادة تأهيل البنية التحتية، مروراً بمعالجة التحديات القطاعية كازمة الكهرباء.

تجدر الإشارة الى أن الوضع الاقليمي وتداعياته المباشرة على الاقتصاد المحلي قد يجعل النمو الاقتصادي هذا العام اقل من المستوى المطلوب تحقيقه لخلق فرص عمل وضبط المديونية العامة⁽⁴⁰⁾. بناء على ما سبق من المتوقع تحقيق الاقتصاد اللبناني لنمو بحدود 2.0 في المائة العام الجاري.

في السودان، من المتوقع أن يستفيد الأداء الاقتصادي نسبياً من الرفع الجزئي للحظر الاقتصادي الأمريكي على الاقتصاد السوداني ومن السياسات الهادفة إلى إصلاح نظام سعر الصرف. في المقابل من المتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي بعدد من العوامل من بينها³⁹:

1. انخفاض عائدات الإنتاج النفطي في السودان.
 2. ارتفاع مستويات المديونية الخارجية والتحديات التي تواجه السودان للاستفادة من مبادرة الهيك لإعفاء ديون الدول النامية.
 3. ظروف عدم الاستقرار في جنوب السودان وهو ما سينعكس على رسوم عبور النفط من جنوب السودان عبر موانئ الشمال، بالتالي سوف يؤثر على الأوضاع المالية.
 4. تذبذب أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية.
- بناءً على ما سبق من المتوقع، نمو الاقتصاد السوداني بنسبة 3.4 في المائة في عام 2018، و3.6 في المائة في عام 2019.

أما في الأردن، شهد الاقتصاد الوطني خلال عام 2017 استقراراً في أدائه، وذلك رغم استمرار حالة عدم اليقين السائدة في المنطقة والتطورات الداخلية في دول الجوار، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2017 بنسبة 2.0 في المائة محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال عام 2016. أما خلال الربع الأول من العام الحالي فقد سجل الاقتصاد الوطني نمواً بنسبة 1.9 في المائة بالمقارنة مع ما نسبته 2.2 في المائة خلال نفس الربع من العام الماضي. أما فيما يتعلق بأبرز العوامل المتوقع أن تؤثر على النمو الاقتصادي، فهي على النحو التالي:

1. الأوضاع الإقليمية وانعكاساتها على البيئة الاستثمارية في المملكة.
2. تواجد أعداد كبيرة من اللاجئين في المملكة، الأمر الذي يشكل ضغطاً على الموارد الاقتصادية المحدودة. بالإضافة إلى مزاحمة العمالة الوافدة للعمالة المحلية وأثر ذلك في ارتفاع معدلات البطالة بين الأردنيين، لا سيما بين الشباب.
3. تنامي احتياجات التمويل الخارجي، حيث أن تكلفة التحديات التي يواجهها الأردن جراء الأوضاع التي تشهدها المنطقة، وما نتج عنها من تدفق العديد من اللاجئين، تفوق كثيراً قيمة المنح

(40) مصرف لبنان المركزي، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، مايو.

(39) بنك السودان المركزي، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، مايو.

في المائة، فيما يتوقع ارتفاعه العام المقبل إلى 4.5 في المائة.

في **القمر**، لا تزال الجهود الحكومية تنصب على تنويع مزيج الطاقة المستخدم لتجاوز التحديات الهيكلية الناتجة عن عدم انتظام الإمدادات بما يحد من فرص النمو الاقتصادي. إضافة لما سبق، تواصل الحكومة مساعيها إلى حفز الموارد المالية من خلال زيادة تعبئة الإيرادات المحلية وخفض الإنفاق الجاري بهدف تقليل مستويات العجز في الموازنة. على ضوء ما سبق، من المتوقع استقرار معدل النمو الاقتصادي عند مستوى 2.5 في المائة عام 2018 وارتفاعه إلى 3.0 في المائة العام المقبل مدفوعاً بالتحسن المتوقع في مستويات توفر إنتاج الكهرباء.

في **جيبوتي**، تسعى الحكومة إلى التحول من تمويل المشروعات من خلال الاقتراض إلى استقطاب تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر وهو ما يستلزم العديد من الإصلاحات لبيئة الأعمال. في ظل تباطؤ وتيرة الإنفاق الاستثماري بعد تصاعدها خلال السنوات الماضية من المتوقع انخفاض العجز في الموازنة وتحسن أوضاع المالية العامة والتوازنات الخارجية. من المتوقع تحقيق نمو مرتفع خلال عام 2018 يبلغ نحو 6.6 في المائة مدفوعاً بتدفقات رأس المال الثابت في حين يتوقع انخفاض النمو إلى 6.0 في المائة العام المقبل مع تباطؤ نمو الاستثمار العام فيما ستبقى الصادرات محركاً رئيسياً للنمو العام المقبل.

في **الصومال**، من المتوقع ان يستعيد الاقتصاد نشاطه بفعالية تلاشي تأثير موجة الجفاف، وتحسن الأوضاع المالية، وبدعم من المجتمع الدولي ليبقى النمو مستقرًا عند مستويات تتراوح ما بين 2.5 إلى 3.5 في المائة خلال أفق التوقع.

في **فلسطين**، يرتبط النمو الاقتصادي بشكل رئيسي بالوضع السياسي الراهن، حيث أن استمرار حالة الحصار على قطاع غزة، تُضعف من فرص النمو وتقرض العديد من التحديات على النشاط الاقتصادي. بينما يُبقى النمو في الضفة الغربية مرهوناً ببقاء الاستقرار السياسي النسبي، ووفرة المساعدات، والحرية الجزئية في حركة الأفراد والبيضات، وتحسين المناخ لعمل القطاع الخاص وإتاحة المجال أمامه للاستثمار والتوسع في مشاريع البنية التحتية، وتدفق العمالة الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي، وهي ظروف قابلة للتغيير بشكلٍ لحظي وبسيطرة شبه كاملة من قبل الجانب الإسرائيلي. عليه، فإن غياب الحل السياسي الدائم وغياب السيطرة الفلسطينية الحقيقية على الحدود والموارد يفرض تحديات على استدامة أي نمو متحقق، ويُعمق من أثر ضعف عجلة النمو على العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة⁽⁴¹⁾. بناء على ما سبق من المتوقع نمو الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 2.4 في المائة و2.5 في المائة خلال عامي 2018 و2019 على التوالي.

في **موريتانيا**، ينصب تركيز السياسة الاقتصادية بشكل رئيسي على استعادة التوازنات الكلية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي لا سيما في ظل ارتفاع عجز الحساب الجاري الذي من المتوقع أن يبلغ نحو 24 في المائة من الناتج خلال عامي 2018 و2019 مقارنة مع نحو 16 في المائة للعجز المسجل العام الماضي، إضافة إلى تركيز السياسات على تحفيز دور القطاع الخاص ومعالجة التحديات الاقتصادية الرئيسية المتمثلة في ارتفاع مستويات الفقر والتفاوت في توزيع الدخل. من المتوقع أن يستمر تأثير قطاع الصناعات الاستخراجية المساهم الرئيسي في النمو بالانخفاض النسبي لأسعار المعادن ولا سيما الحديد، حيث تشير التقديرات إلى أن موريتانيا بحاجة إلى ارتفاع سعر الحديد إلى مستوى 100 دولاراً للطن لضمان ربحية نشاط تصدير الحديد الذي يمثل أهم السلع التصديرية، فيما تتخفف بشكل كبير الأسعار الحالية للحديد دون هذا المستوى. في المقابل، من المتوقع استمرار تحسن مستوى النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن أهمها الزراعة والصيد والسياحة بما يعكس الجهود الحكومية للتنويع الاقتصادي. على ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد الموريتاني بنسبة 2.7 في المائة منخفضاً مقارنة بالمستوى المسجل العام السابق البالغ 3.2

(41) مؤسسة النقد الفلسطينية، (2018). استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، مايو.

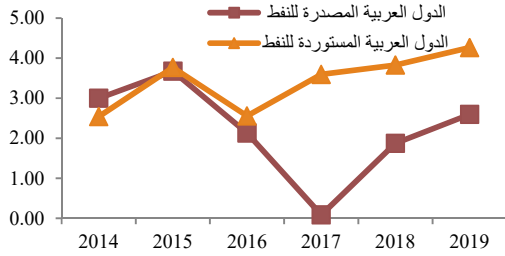
شكل رقم (2): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2018 و2019

النمو الاقتصادي

بما يعكس الأثر الإيجابي للتحسن النسبي للأوضاع المالية بالدول المصدرة للنفط وتحسن الطلب الداخلي والخارجي بالدول المستوردة له

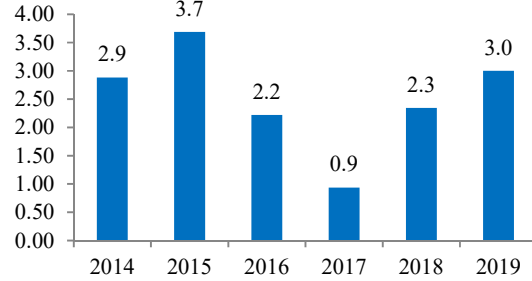
تم رفع توقعات النمو للدول العربية كمجموعة إلى نحو 2.3 في المائة في عام 2018

معدل نمو الدول العربية (%)



المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

معدل نمو الدول العربية (%)

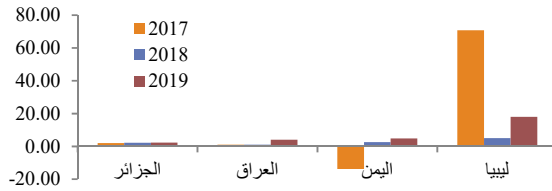


المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

وتحقيق الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط نمواً بنحو 1.8 في المائة عام 2018 و3.9 عام 2019 مع تحسن الأوضاع الداخلية ببعض بلدان المجموعة

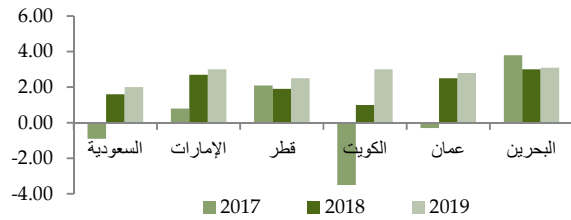
من المتوقع ارتفاع معدل نمو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى نحو 1.9 و2.5 في المائة العامين الجاري والمقبل

معدل النمو: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (%)



المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

معدل النمو: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)

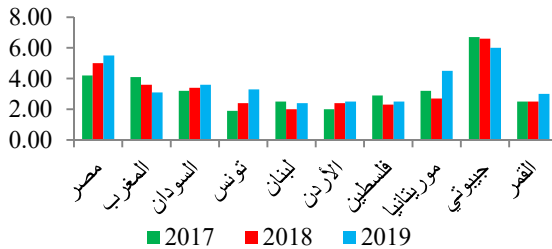


المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

بفعل تحسن الطلب الداخلي والخارجي وحزم والإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في بعض هذه البلدان

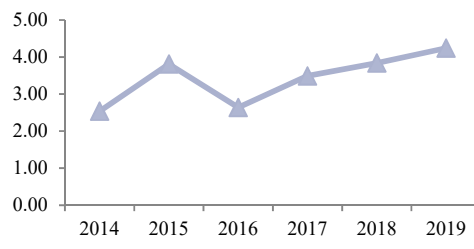
في المقابل يتوقع تواصل النمو مرتفع الوتيرة في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط بفعل تحسن الطلب والإصلاحات الاقتصادية

معدل النمو المتوقع: الدول العربية المستوردة للنفط (%)



المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

معدل النمو: الدول العربية المستوردة للنفط (%)



المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية لعامي 2018 و2019 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

شهدت الشهور الأولى من عام 2018 ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار لكل من مجموعة الأغذية والمشروبات، والنقل، والسكن والمياه والكهرباء والغاز، والملابس، والصحة، والتعليم، والمطاعم والفنادق في عدد من الدول العربية. بالنسبة لتوقعات المستوى العام للتضخم في الدول العربية خلال عامي 2018 و2019، من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بعدد من العوامل الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الداخلي من المتوقع أن يتأثر معدل التضخم بالدول العربية بالزيادة في مستويات الطلب الكلي مع تحسن الأداء الاقتصادي في عدد من هذه البلدان والتوجه نحو زيادة الأجور والرواتب في بعض الدول. كما سيتأثر المستوى العام للأسعار بتواصل الإجراءات المتخذة في بعض الدول لإصلاح نُظم الدعم، وكذا بالإجراءات الخاصة بفرض الضرائب، ورفع بعض الرسوم الحكومية. أما العوامل الخارجية المؤثرة على المستوى العام للأسعار في الدول العربية فتتمثل في الاتجاه التصاعدي الذي تشهده الأسعار العالمية للنفط منذ بداية عام 2018 وتأثير ذلك على أسعار السلع والخدمات. إضافةً إلى رفع أسعار الفائدة العالمية، الأمر الذي سيدعم قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى، وينعكس على المستوى العام للأسعار في الدول العربية. في ضوء التطورات السابقة يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 11.4 في المائة خلال عام 2018. أما في عام 2019 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 8.3 في المائة. يعرض الجزء التالي تحديثاً لتوقعات التضخم في مجموعات الدول العربية المختلفة.

1) الدول العربية المصدرة للنفط

لأسعار النفط على الأسعار المحلية في ظل تطبيق معظم الدول لآلية التميرير التلقائي. كما تأثر المستوى العام للأسعار بدول المجموعة بقيام بعض الدول بتطبيق سياسات هادفة نحو خفض مستويات الدعم الحكومي.

في ضوء التطورات السابقة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم في دول المجموعة خلال عام 2018 حوالي 3.0 في المائة. بالنسبة لعام 2019 فمن المتوقع تراجع معدل التضخم إلى حوالي 1.0 بالمائة.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في السعودية، شهد معدل التضخم ارتفاعاً طفيفاً خلال شهر يوليو 2018⁽⁴²⁾ بنسبة 0.1 في المائة على أساس شهري فيما سجل ارتفاعاً على أساس سنوي بنسبة 2.2 في المائة. تُعزى الارتفاعات المسجلة خلال العام الجاري إلى ارتفاع أسعار كل من التبغ، والنقل، والمطاعم والفنادق، والأغذية والمشروبات، والصحة، والاتصالات. كانت معدلات التضخم الشهرية قد ارتفعت خلال الفترة (يناير-يونيو) 2018 بنحو 2.9 في المائة في المتوسط على أساس سنوي كنتيجة أساسية

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم بدول المجموعة في عام 2018 ليلعب حوالي 7.6 في المائة مقارنة مع نحو 5.7 بالمائة مسجل خلال عام 2017. على صعيد التوقعات لعام 2019، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 6.0 بالمائة لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط. تتباين اتجاهات معدل التضخم ما بين المجموعات الفرعية المتضمنة في هذه المجموعة، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو 3.0 بالمائة خلال عام 2018، وانخفاضه إلى نحو 1.0 في المائة في عام 2019. في حين من المتوقع أن يسجل معدل التضخم مستويات مرتفعة في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط حيث من المتوقع أن يصل إلى حوالي 8.1 في المائة في عام 2018، و6.2 في المائة في عام 2019.

فيما يلي التطورات المتوقعة على مستوى المجموعات الفرعية.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

شهدت دول المجموعة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2018 ارتفاع مستويات الأسعار لكل من مجموعات التبغ، والأغذية والمشروبات، والنقل، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز. يرجع ذلك إلى قيام معظم دول المجموعة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وضريبة السلع الضارة أو ما يعرف بالضريبة الانتقائية، إضافةً إلى أثر الاتجاه التصاعدي

(42) الهيئة العامة للإحصاء، السعودية، (2018) الرقم القياسي لأسعار المستهلك، يوليو.

يُعتبر الاتجاه التصاعدي الذي تشهده أسعار النفط العالمية في ظل تحرير أسعار الطاقة وانعكاساته على تكاليف النقل، والتراجع الذي تشهده أسعار إيجارات المساكن في ظل زيادة المعروض وانخفاض مستويات الطلب من أبرز العوامل المتوقع أن تؤثر على اتجاهات الأسعار المحلية بالإمارات خلال عامي 2018 و2019. كما سيتأثر المستوى العام للأسعار بتطبيق الضريبة الانتقائية على السلع الضارة وضريبة القيمة المضافة التي بدأ تطبيقها مع بداية عام 2018.

في ضوء ذلك، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 نحو 3.5 في المائة، وبالنسبة لعام 2019 فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.5 في المائة.

في الكويت، سجّل المستوى العام للأسعار ارتفاعاً بلغ نحو 0.36 بالمائة خلال شهر مايو 2018 مقارنةً بذات الشهر للعام السابق⁽⁴⁵⁾. كمحصلة لارتفاع أسعار كل من التبغ، والترفيه، والثقافة، والاتصالات، والصحة، والمفروشات المنزلية، والنقل، والتعليم، والمطاعم والفنادق، والأغذية والمشروبات. على صعيد التوقعات لعامي 2018 و2019، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.1 في المائة، و2.5 في المائة على الترتيب.

في البحرين، بلغ معدل التضخم في شهر مايو 2018 حوالي 2.8 بالمائة مقارنةً بالشهر المماثل من العام السابق⁽⁴⁶⁾. جاء ذلك نتيجةً لارتفاع أسعار كل من التبغ، والنقل، والخدمات والرعاية الصحية، والأغذية والمشروبات، والثقافة والترفيه، والسكن والمياه والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والتعليم، والملابس، والمطاعم.

على صعيد التوقعات لعامي 2018 و2019، من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالإجراءات الحكومية الهادفة لإصلاح هيكل الدعم وخاصةً بالنسبة للبنزين والغاز والكهرباء والمياه لتغطية سكن واحد للمواطنين، إضافةً إلى أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية على السلع الضارة.

للبدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة وإصلاح أسعار منتجات الطاقة.

بالنسبة لعامي 2018 و2019، من المتوقع أن يتأثر معدل التضخم نتيجة لتطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية مثل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 بالمائة منذ يناير 2018، وتصحيح أسعار الطاقة، وتطبيق المقابل المالي على الوافدين، وكذلك أثر ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال عام 2018 الذي يُعد بمثابة أعلى مستوى إنفاق مخطط في تاريخ المملكة. كما أنه من المتوقع أن تسهم هذه العوامل في زيادة معدل التضخم، إضافةً إلى أثر المقارنة (Base effect) نتيجةً لمقارنة معدلات التضخم المسجلة خلال عام 2018 مع معدلات التضخم السالبة المسجلة خلال عام 2017. سيحدّ من أثر هذه العوامل السابقة تطبيق عدد من الإصلاحات الاقتصادية المتزامنة مما سيكون له أثر في كبح جماح التضخم بصورة جزئية. كما أنه نتيجةً لتغيير سنة الأساس من عام 2007 إلى عام 2013، وتغيير أوزان السلع في سلة المستهلك، من المتوقع أن ترتفع معدلات التضخم بوتيرة أقل. كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 حوالي 2.9 في المائة.

في قطر، بلغ معدل التضخم خلال شهر مايو 2018⁽⁴³⁾ حوالي 0.5 في المائة مقارنةً بشهر مايو خلال عام 2017. جاء ذلك نتيجةً لارتفاع أسعار كل من مجموعة النقل، والأغذية، والمشروبات، والملابس، والأثاث والأجهزة المنزلية، والصحة، والتعليم. والاتجاه التصاعدي لأسعار النفط العالمية وأثرها على زيادة تكلفة النقل وانعكاسه على أسعار هذه المنتجات في السوق المحلية. بناءً على ما سبق، فإنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 حوالي 4.8 بالمائة. وفيما يتعلق بعام 2019 فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 2.0 بالمائة.

في الإمارات، شهد المستوى العام للأسعار خلال شهر مايو 2018 ارتفاعاً ليصل إلى نحو 3.48 في المائة مقارنةً بالشهر المناظر من العام السابق⁽⁴⁴⁾. فقد ارتفعت أسعار كل من التبغ، والنقل، والملابس، والترويج والثقافة، والمطاعم والفنادق، والتعليم، والاتصالات والأغذية والمشروبات.

(43) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطر، (2018). "الرقم القياسي لأسعار المستهلكين"، مايو.

(44) الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، الإمارات، (2018). "تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، مايو.

(45) الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت، (2018). "تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، مايو.

(46) هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، البحرين، (2018)، مايو.

جاء ذلك نتيجةً لارتفاع مستوى أسعار كل من مجموعة المواد الغذائية، والملابس والأقمشة، والمسكن ومستلزماته، وأثاث المسكن، والعناية الصحية، والنقل والمواصلات والاتصالات، والتعليم. تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم قد بلغ نحو 19.5 في المائة خلال الربع الأول من عام 2018.

وعلى صعيد التوقعات لعامي 2018 و2019، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 15 في المائة خلال عام 2018 و10 في المائة خلال عام 2019.

أما في العراق، سجل المستوى العام للأسعار ارتفاعاً بنحو 0.7 في المائة خلال شهر مايو 2018 مقارنةً مع ذات الشهر من العام السابق⁽⁴⁹⁾. يرجع ذلك لارتفاع أسعار كل من التبغ، والملابس والأحذية، والصحة، والنقل، والتعليم، والسلع والخدمات المتنوعة. وفيما يخص توقعات التضخم خلال عامي 2018 و2019، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.7 في المائة و1.8 في المائة خلال عام 2019.

في الجزائر، بلغ معدل التضخم خلال أبريل 2018⁽⁵⁰⁾ مقارنةً بالشهر المماثل من عام 2017 حوالي 4.3 بالمائة، جاء ذلك كنتيجةً أساسية لارتفاع أسعار السلع الغذائية، والملابس الجاهزة والأحذية، والصحة، والنقل، والاتصالات والتعليم.

بالنسبة لتوقعات التضخم خلال عامي 2018 و2019 فمن المتوقع أن تتأثر بتوجه السلطات نحو رفع أسعار المنتجات البترولية بهدف خفض مستويات الاستهلاك من المحروقات، إضافةً إلى فرض الرسوم على بعض السلع مثل التبغ ووضع بعض القيود على الواردات من عدد من السلع الأخرى.

كمحصلة للتطورات السابقة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 نحو 5.5 بالمائة، و4.0 في المائة خلال عام 2019.

(2) الدول العربية المستوردة للنفط

سجلت تلك المجموعة من الدول خلال الشهور الأولى من عام 2018 ارتفاعاً في أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والتبغ، والنقل، السكن والمياه ومنتجات الطاقة، والصحة والتعليم.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2018-2019، فمن المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالتغيرات في الأسعار العالمية للنفط والغذاء، والضغوط التي تتعرض أسعار صرف العملات المحلية لبعض دول المجموعة في ضوء نقص

في ضوء ذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 نحو 2.2 بالمائة، أما في عام 2019 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.5 بالمائة.

في عُمان، ارتفع المستوى العام للأسعار خلال شهر مايو 2018 مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق ليسجل حوالي 0.78 في المائة⁽⁴⁷⁾. يُعزى ذلك لارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل.

على صعيد التوقعات لعامي 2018 و2019، يتوقع أن يتأثر معدل التضخم بتطبيق ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الصارة، إضافةً إلى أثر السياسات الحكومية لخفض مستويات الدعم المقدم. في ضوء ذلك، يتوقع أن يسجل معدل التضخم نحو 2.0 بالمائة خلال عام 2018، وحوالي 3.0 بالمائة بعام 2019.

(ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

تأثر معدل التضخم خلال الشهور الأولى من عام 2018 بارتفاع أسعار مجموعات المواد الغذائية، والتبغ، والنقل، والملابس الجاهزة، والتعليم والاتصالات. وفيما يخص التوقعات لعامي 2018 و2019 سيتأثر معدل التضخم بزيادة المتحصلات من النقد الأجنبي في ظل تحسن الأسعار العالمية للنفط في بعض دول المجموعة الأمر الذي سيؤدي إلى قيام هذه الدول بتخفيف نسبي للقيود على الواردات السلعية والخدمية.

كمحصلة لهذه التطورات، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في 2018 حوالي 8.1 في المائة، ونحو 6.2 في 2019.

في اليمن، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عامي 2018 و2019 حوالي 25 في المائة و23 في المائة على التوالي، وذلك تماشياً مع التطورات الداخلية التي تمر بها اليمن خلال الفترة الأخيرة، مما يؤثر على حجم المعروض السلعي والخدمي بالبلاد.

في ليبيا، بلغ معدل التضخم خلال شهر أبريل 2018 حوالي 15.8 في المائة مقارنةً بالشهر المماثل من عام 2017⁽⁴⁸⁾.

(49) الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، (2018). "الأرقام القياسية لأسعار المستهلك"، مايو.

(50) الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، (2017). "مؤشر أسعار المستهلك"، أبريل.

(47) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، عُمان، (2018). "تقرير التضخم"، مايو.

(48) مصلحة الإحصاء والتعداد، ليبيا، (2018). "الأرقام القياسية لأسعار المستهلك".

المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والأحذية، والسكن والمياه والكهرباء والغاز، والأثاث، والنقل، والتعليم، والمطاعم والفنادق. تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم قد بلغ حوالي 2.4 بالمائة خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2018 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2017.

بالنسبة لتوقعات التضخم خلال عامي 2018 و2019، من المتوقع أن يتأثر معدل التضخم بارتفاع أسعار المحروقات وزيت التشحيم والضريرية على الاستهلاك من التبغ. إضافةً إلى أثر ارتفاع مستويات الطلب الداخلي على السلع والخدمات. كمحصلة للتطورات السابقة من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.4 بالمائة خلال عام 2018. وبالنسبة لعام 2019 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.4 بالمائة.

في الأردن، بلغ معدل التضخم خلال الفترة (يناير- يونيو) 2018، 4.3 بالمائة⁽⁵³⁾ مقارنةً مع ذات الفترة من عام 2017. جاء ذلك نتيجةً لارتفاع أسعار كل من مجموعة الأغذية والمشروبات، والسكن، والنقل، إضافةً إلى تأثير الارتفاع الذي تشهده أسعار النفط العالمية وأثر ذلك على أسعار السلع والخدمات في السوق المحلي. علاوةً على حزمة الإجراءات السعرية والضريرية التي اتخذتها الحكومة مؤخراً التي من أبرزها تحديد أسعار الخبز، ورفع الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10 بالمائة على بعض السلع المعفاة وتلك التي كانت تخضع في السابق إلى نسب منخفضة.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2018 و2019، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 4.5 في المائة خلال عام 2018، ونحو 2.3 بالمائة خلال عام 2019.

أما في لبنان، بلغ معدل التضخم خلال شهر مايو 2018 نحو 6.5 بالمائة مقارنةً بنفس الشهر من عام 2017⁽⁵⁴⁾. يُعزى ذلك لارتفاع أسعار كل من الأغذية والمشروبات، والملابس والأحذية، والسكن والمياه والغاز والكهرباء والمحروقات، والنقل، والأثاث، والصحة، والتعليم، والثقافة والترفيه، والمطاعم والفنادق.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2018 و2019، يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالزيادة المتوقع إقرارها في أجور ورواتب القطاع الخاص. إضافةً إلى أثر ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمواد الأولية. في ضوء ذلك، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 4.5 في المائة خلال عام 2018.

المعروض من العملة الأجنبية. كما سيتأثر المستوى العام للأسعار بالإجراءات المتخذة من قبل بعض الحكومات للحد من الواردات السلفية. في ضوء ذلك يتوقع أن يبلغ معدل التضخم لدى دول المجموعة خلال عام 2018 حوالي 14.5 بالمائة. أما بالنسبة لعام 2019 فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 10.1 بالمائة.

ففي مصر، بلغ معدل التضخم خلال شهر إبريل 2018 نحو 12.9 بالمائة مقارنةً بالشهر المماثل من العام السابق. جاء ذلك كنتيجةً لارتفاع أسعار كل من الأغذية والمشروبات، والتبغ، والملابس والأحذية، والسكن والمياه والكهرباء والغاز، والأثاث، والنقل، والتعليم، والصحة، والمطاعم والفنادق، والثقافة والترفيه. وتجدر الإشارة أن معدل التضخم قد بلغ نحو 14.7 في المائة خلال الفترة (يناير- إبريل) 2018 مقارنةً بذات الفترة من عام 2017.

في ضوء تواصل قيام الحكومة باتخاذ إجراءات لإصلاح نُظم الدعم وخاصةً منتجات الطاقة منها فإنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 18 بالمائة خلال عام 2018. أما بالنسبة لعام 2019 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 13.5 بالمائة.

في تونس، بلغ معدل التضخم حوالي 7.7 في المائة خلال شهر مايو 2018 مقارنةً بالشهر المماثل من عام 2017⁽⁵¹⁾. جاء ذلك نتيجةً لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والنقل، والتبغ، والأثاث، والمطاعم والفنادق، والملابس والأحذية، والسكن والطاقة المنزلية، والصحة، والاتصالات، والتعليم.

على صعيد التوقعات لمعدل التضخم خلال عامي 2018 و2019، من المتوقع أن يتأثر معدل التضخم بالارتفاع الذي تشهده أسعار النفط العالمية والمواد الأساسية. إضافةً إلى الإجراءات المتخذة من جانب السلطات للتحكم في نوافذ التوزيع والرقابة وتنظيم الأسواق ومنع احتكار بعض السلع. كما سيتأثر معدل التضخم بالزيادة في الأجور بكل من القطاع العام والخاص. إضافةً إلى اتباع سياسة نقدية تقييدية لاستهداف التضخم. كنتيجةً للتطورات المذكورة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 حوالي 6.8 بالمائة، وبالنسبة لعام 2019 يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 5.9 بالمائة.

بالنسبة للمغرب، بلغ معدل التضخم خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2018⁽⁵²⁾ حوالي 2.4 بالمائة مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. جاء ذلك كنتيجةً لزيادة أسعار

(53) البنك المركزي الأردني، الأردن، (2018). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي" مايو.

(54) إدارة الإحصاء المركزي، لبنان، (2018). "الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك" مايو.

(51) المعهد الوطني للإحصاء، تونس، (2018) "مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي"، مايو.

(52) المندوبية السامية للتخطيط، المغرب، (2018)، مايو.



في الصومال، من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 2.8 بالمائة خلال عامي 2018 و2019.

في القمر، يتوقع أن يشهد عام 2018 معدل تضخم يبلغ حوالي 2.5 بالمائة. أما فيما يخص عام 2019 فمن المتوقع أن يسجل معدل التضخم حوالي 2.8 بالمائة. يأتي ذلك انعكاساً لأثر التغير في الأسعار العالمية للمحروقات والمواد الغذائية.

في السودان، بلغ معدل التضخم في شهر مارس 2018⁽⁵⁵⁾ حوالي 54.3 بالمائة مقارنة بالشهر المماثل من السنة السابقة، جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من الأغذية والمشروبات، والملابس، والتبغ، والتعليم، والصحة، والتجهيزات المنزلية، والسكن والمياه والكهرباء والغاز، والنقل. الجدير بالذكر أن متوسط معدل التضخم خلال الربع الأول من 2018 قد بلغ نحو 54.1 في المائة.

من المتوقع أن يتأثر معدل التضخم بالسودان خلال عامي 2018 و2019 بالتبعات الخاصة بإصلاح سعر صرف العملة الوطنية وإجراءات ترشيد الاستيراد وارتفاع الأسعار العالمية للوقود والسلع الأساسية. في ضوء ذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2018 حوالي 29 في المائة، ونحو 18 بالمائة خلال عام 2019.

في موريتانيا، بلغ معدل التضخم في شهر يونيو 2018 حوالي 3.6 بالمائة مقارنة بالشهر المناظر من السنة السابقة⁽⁵⁶⁾. جاء ذلك انعكاساً لارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات، التبغ، والملابس والأحذية، والصحة، والاتصالات، والتعليم، والمطاعم والفنادق، والأثاث.

فيما يخص توقعات التضخم خلال عامي 2018 و2019، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 3.7 في المائة خلال عام 2018، يأتي ذلك على ضوء تواصل جهود البنك المركزي الموريتاني في الاستمرار نحو اتباع سياسة نقدية حذرة، إضافة إلى استمرار الحكومة في تطبيق البرامج الهادفة نحو التخفيف من حدة التضخم المحلي والمستورد، في حين يتوقع ارتفاعه إلى حوالي 5.0 بالمائة خلال عام 2019.

في فلسطين، نظراً لارتباط اتجاهات أسعار السوق المحلي بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار العالمية للنفط والغذاء، من المتوقع انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسبة طفيفة بحدود 0.1- في المائة خلال عام 2018، وارتفاعه بنسبة تدور حول 0.5 في المائة خلال عام 2019.

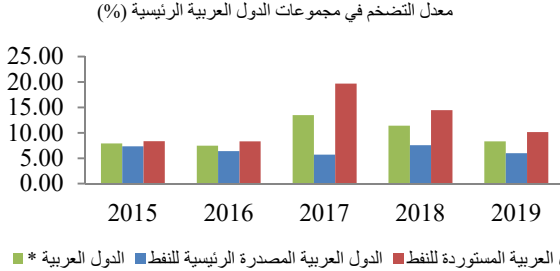
في جيبوتي، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 5.3 بالمائة خلال عام 2018. أما بالنسبة لعام 2019 فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 5.0 بالمائة، ذلك نتيجة لتأثير التغيرات المناخية على مدى توافر السلع الزراعية والمواد الغذائية بالسوق المحلي. هذا إلى جانب أثر ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغذاء.

(55) الجهاز المركزي للإحصاء، السودان، (2018). "الرقم القياسي والتضخم"، مارس.

(56) المكتب الوطني للإحصاء، موريتانيا، (2018). "المؤشر الوطني لأسعار المستهلك"، يونيو.

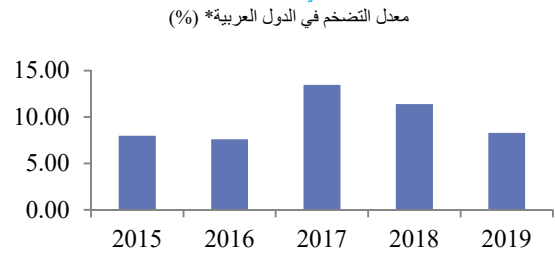
شكل رقم (3): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2018 و2019
اتجاهات تطور الأسعار المحلية

وسط اختلاف اتجاهات تطور الأسعار ما بين الدول المصدرة للنفط والمستوردة له



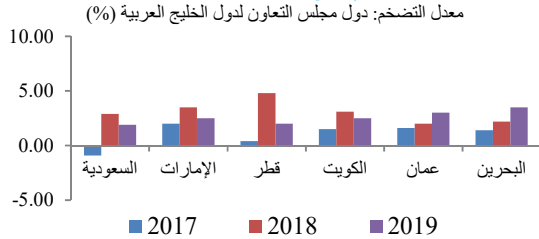
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

من المتوقع تراجع معدل التضخم في الدول العربية خلال عامي 2018 و2019



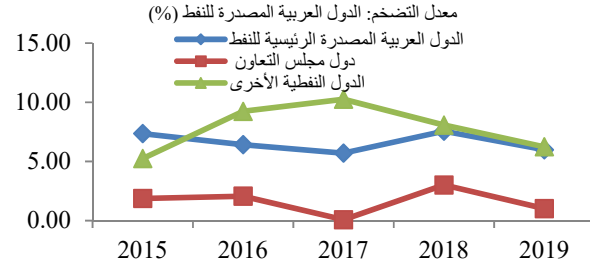
*باستثناء سورية.
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

حيث ستشهد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقل معدلات للتضخم على مستوى الدول العربية



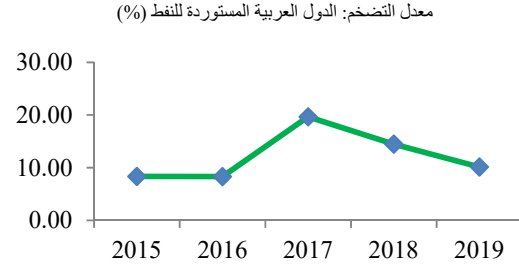
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

وستتباين معدلات التضخم ما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط



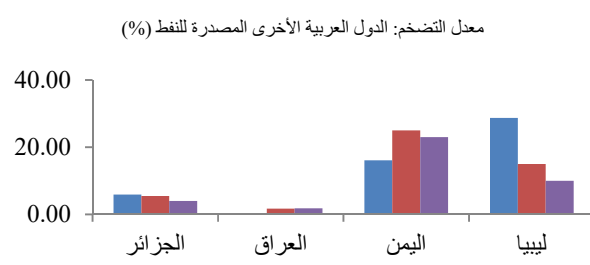
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

ومن المتوقع أن تنجح معدلات التضخم في الدول العربية المستوردة للنفط نحو الانخفاض خلال عامي 2018 و2019



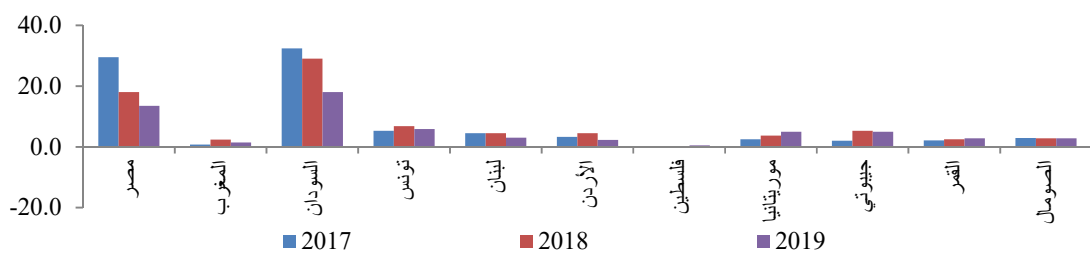
المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

في حين يتوقع تسجيل معدلات التضخم بالدول العربية الأخرى المصدرة للنفط مستويات أكبر



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

فيما ستتباين اتجاهات معدل التضخم في عدد من دول المجموعة حيث يتوقع ارتفاعها في بعض الدول وتراجعها في البعض الآخر



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

الملحق الإحصائي

اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2013-2019)

%

معدل النمو بالأسعار الثابتة							
*2019	*2018	2017	2016	2015	2014	2013	
2.0	1.6	-0.9	1.7	4.1	3.6	2.7	السعودية
3.0	2.7	0.8	2.6	3.8	3.1	4.3	الإمارات
2.5	1.9	1.6	2.2	3.6	4.0	3.4	قطر
2.5	1.5	-3.5	2.9	0.6	0.5	1.1	الكويت
2.8	2.5	-0.3	2.0	5.7	2.9	3.9	عمان
3.0	3.4	3.8	2.9	2.9	4.4	5.4	البحرين
2.4	1.9	-0.3	2.1	3.7	3.2	3.1	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2.3	2.2	2.0	-4.1	3.6	3.8	2.8	الجزائر
4.0	1.0	1.0	9.6	3.8	0.2	7.6	العراق
4.8	2.6	-13.8	-17.9	-32.7	-0.2	4.8	اليمن
18.0	5.0	70.8	-8.4	-11.7	-74.4	-52.0	ليبيا
3.9	1.8	7.4	-0.3	-0.3	-10.8	-5.3	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
2.6	1.8	0.1	2.1	3.7	3.0	3.5	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط⁽¹⁾
5.5	5.0	4.2	4.4	4.4	2.2	2.1	مصر
3.1	3.6	4.1	1.1	4.5	2.7	4.5	المغرب
3.6	3.4	3.2	0.4	4.9	3.3	4.4	السودان
3.3	2.4	1.9	0.9	1.1	2.3	2.4	تونس
2.4	2.0	2.5	1.7	0.2	2.0	2.7	لبنان
2.5	2.4	3.1	4.1	3.4	فلسطين
2.5	2.3	2.0	2.0	2.4	3.1	2.8	الأردن
4.5	2.7	3.2	1.5	3.1	5.6	6.4	موريتانيا
6.0	6.6	6.7	6.7	6.5	6.0	6.0	جيبوتي
3.5	3.5	2.5	..	2.7	الصومال
3.0	2.5	2.5	2.2	1.0	2.1	3.5	القمر
4.2	3.9	3.6	2.6	3.8	2.5	3.1	الدول العربية المستوردة للنفط
3.0	2.3	0.9	2.2	3.7	2.9	3.3	إجمالي الدول العربية⁽¹⁾

* توقعات

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.
(1) باستثناء ليبيا واليمن اللتين يشهد معدل نموها تقلبات حادة منذ عام 2011.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية
(2019 – 2013)

معدل التضخم (%)							
*2019	*2018	2017	2016	2015	2014	2013	
1.9	2.9	-0.9	3.5	2.2	2.7	3.5	السعودية
2.5	3.5	2.0	1.9	4.1	2.3	1.1	الإمارات
2.0	4.8	0.4	2.7	1.7	3.4	3.2	قطر
2.5	3.1	1.5	3.5	3.7	3.1	2.7	الكويت
3.0	2.0	1.6	1.1	0.1	1.0	1.2	عمان
3.5	2.2	1.4	2.8	1.8	2.7	3.3	البحرين
1.0	3.0	0.1	2.1	1.9	2.2	2.8	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
4.0	5.5	5.9	6.4	4.8	2.9	2.0	الجزائر
1.8	1.7	0.2	0.5	1.4	2.2	1.9	العراق
23.0	25.0	16.1	17.6	29.0	8.0	11.1	اليمن
10.0	15.0	28.7	22.7	9.8	2.4	2.6	ليبيا
6.2	8.1	10.3	9.2	5.2	3.0	2.8	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
6.0	7.6	5.7	6.4	7.4	3.3	3.8	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
13.5	18.0	29.5	10.2	10.9	10.1	9.5	مصر
1.4	2.4	0.8	1.6	1.6	0.4	1.9	المغرب
18.0	29.0	32.5	17.8	16.9	36.9	36.5	السودان
5.9	6.8	5.3	3.7	4.9	4.9	5.8	تونس
3.0	4.5	4.5	-0.8	-3.7	1.9	4.8	لبنان
2.3	4.5	3.3	-0.8	-0.9	2.9	4.8	الأردن
..	سورية
0.5	-0.1	0.2	-0.2	1.4	1.7	1.7	فلسطين
5.0	3.7	2.5	0.7	0.5	3.5	4.1	موريتانيا
5.0	5.3	2.0	2.0	2.2	2.9	2.4	جيبوتي
10.1	14.5	19.7	8.3	8.4	11.8	11.9	الدول العربية المستوردة للنفط
8.3	11.4	13.5	7.5	7.9	8.1	8.3	إجمالي الدول العربية (1)

* توقعات

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.
(1) باستثناء سورية لعدم توفر البيانات.